



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم
قرارات ، مقررات ، منشور ، إعلانات وبلغات

الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة	خارج الجزائر	لوكس داخل الجزائر المقرب مورقيا	الانفراء ملوحي
الطبع والاشترائك ادارة المطبعة الرسمية	صفحة	صفحة	النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
2 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مباركة - الجزائر	150 دج	100 دج	
الهاتف : 15 . 18 . 65 الى 17 ح ج ط 50 - 3200	300 دج	200 دج	
	بما فيها نفقات الارسال		

من النسخة الاصلية : 250 دج ولمن النسخة الاصلية وترجمتها 500 دج لمن العدد للمشتري السابقة : حسب التسعيرة . وللمن الفهارس مجاناً
للمشتريين . المطلوب منهم ارسال لثلاث الوري الاخير عند تجديد اقسائهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج ولمن النشر على
اساس 20 دج للسكرو

فهرس

قوانين وأوامر

قانون رقم 84 - 16 مؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30

1006

يوليو سنة 1984 يتعلق بالاملاك الوطنية.

قوانين وأوامر

قانون رقم 84 - 16 مؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 يتعلق بالاملاك الوطنية.

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على توجيهات الميثاق الوطني،

- وبناء على الدستور ولا سيما المواد 13 و 14 و

15 و 25 و 32 و 34 و 35 و 36 و 111 و 148 و 151 و 184 و 190 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 65 - 301 المؤرخ في 12

فبراير عام 1385 الموافق 6 ديسمبر سنة 1965 والمتعلق بالاملاك العمومية البحرية،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 102 المؤرخ في 15

محرم عام 1386 الموافق 6 مايو سنة 1966 والمتضمن لملولة ملكية الاملاك الشاغرة للدولة،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 154 المؤرخ في 18

صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات المدنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18

صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18

صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في 7

شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 83 المؤرخ في 23

صفر عام 1387 الموافق 2 يونيو سنة 1967 المعدل والمتمم للامر رقم 66 - 338 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1966 والمتضمن قانون المالية لسنة 1967 ولاسيما

المواد 149 و 156 و 159 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 281 المؤرخ في 19

رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتعلق بالحفريات وحماية الاماكن والآثار التاريخية والطبيعية،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 653 المؤرخ في 11

شوال عام 1388 الموافق 30 ديسمبر سنة 1968 والمتعلق بالتسيير الذاتي في الفلاحة، المعدل والمتمم بموجب الامر رقم 75 - 42 المؤرخ في 17 يونيو سنة 1975، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 654 المؤرخ في 11

شوال عام 1388 الموافق 30 ديسمبر سنة 1968 والمتضمن قانون المالية لسنة 1969 ولا سيما المادة 99 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7

ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 107 المؤرخ في 23

شوال عام 1969 والمتضمن قانون المالية لسنة 1970 ولا سيما المادة 79 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 70 - 11 المؤرخ في 13

ذي القعدة عام 1389 الموافق 22 يناير سنة 1970 والمتعلق بممتلكات مؤسسات الدولة،

- وبمقتضى الامر رقم 70 - 91 المؤرخ في 17

شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 والمتضمن تنظيم التوثيق،

- وبمقتضى الامر رقم 70 - 93 المؤرخ في 4

ذي القعدة عام 1390 الموافق 31 ديسمبر سنة 1970 والمتضمن قانون المالية لسنة 1971 ولا سيما المادة 132 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 73 المؤرخ في 20

رمضان عام 1391 الموافق 8 نوفمبر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ فى 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدنى،
- وبمقتضى الامر رقم 75 - 59 المؤرخ فى 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجارى،
- وبمقتضى الامر رقم 75 - 74 المؤرخ فى 8 ذى القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن اعداد مسح الاراضى العام وتأسيس السجل العقارى، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،
- وبمقتضى الامر رقم 75 - 89 المؤرخ فى 37 ذى الحجة عام 1395 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمن قانون البريد والمواصلات،
- وبمقتضى الامر رقم 76 - 48 المؤرخ فى 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 والمتعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية،
- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحرى،
- وبمقتضى الامر رقم 76 - 93 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن تحديد شروط احداث وتنظيم سهر مكاتب الترقية والتسيير العقارى للولاية،
- وبمقتضى الامر رقم 76 - 94 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتعلق بنظام الايجار المطبق على المحلات المخصصة للسكن والمبينة من قبل مكاتب الترقية والتسيير العقارى،
- وبمقتضى الامر رقم 76 - 101 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،
- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،
- وبمقتضى الامر رقم 72 - 23 المؤرخ فى 25 ربيع الثانى عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972 والمتضمن الغاء وتمويض الاميرين رقم 67 - 256 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1967 ورقم 70 - 72 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1970 والمتعلق بالقانون الاساسى العام للتعاونيات والتنظيم السابق لانشاء التعاونيات فى الفلاحة، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،
- وبمقتضى الامر رقم 73 - 29 المؤرخ فى 5 جمادى الثانية عام 1393 الموافق 5 يوليو سنة 1973 والمتضمن الغاء القانون رقم 62 - 157 المؤرخ فى 31 ديسمبر سنة 1962 والرامى الى التمديد، حتى اشعار آخر لمفعول التشريع النافذ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1962،
- وبمقتضى الامر رقم 74 - 26 المؤرخ فى 27 محرم عام 1394 الموافق 20 فبراير سنة 1974 والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،
- وبمقتضى الامر رقم 75 - 34 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بحجز ما للمدين وبوقف دفع المرتبات،
- وبمقتضى الامر رقم 75 - 43 المؤرخ فى 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن قانون الرعى،
- وبمقتضى الامر رقم 75 - 44 المؤرخ فى 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتعلق بالتحكيم الاجبارى لبعض الهيئات،
- وبمقتضى الامر رقم 75 - 48 المؤرخ فى 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتعلق بتنفيذ احكام القضاء وقرارات التحكيم،

— وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،
يصدر القانون التالي نصه :

الفصل التمهيدي

المبادئ العامة

المادة الاولى : تتكون الاملاك الوطنية من مجموع الممتلكات والوسائل التي تملكها المجموعة الوطنية والتي تحوزها الدولة ومجموعاتها المحلية في شكل ملكية للدولة طبقا للميثاق الوطني والدستور والتشريع الجارى به العمل الذى يحكم سير الدولة وتنظيم اقتصادها وتسيير ذمتها.

المادة 2 : طبقا لتوجيهات الميثاق الوطني، تسيير وتستغل جميع الممتلكات التابعة للاملاك الوطنية، كما تحددها المادة الاولى أعلاه، بما فيها الثروات الوطنية، لصالح ولفائدة المجموعة الوطنية، ويتم استعمالها فى اطار القوانين والانظمة المعمول بها لمواصلة أهداف وأغراض التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

المادة 3 : تسيير وتستغل وتستصلح ممتلكات وملحقات الاملاك الوطنية بحكم طبيعتها أو غرض تخصيصها أو استعمالها من طرف أجهزة ومصالح وهيئات ومنشآت ومؤسسات الدولة والمجموعات العمومية الاخرى قصد تحقيق الاهداف المخططة للتنمية الوطنية.

ولهذا الغرض، يتعين عليها السهر على حمايتها والمحافظة عليها.

المادة 4 : يتعين على المستعملين والمستفيدين من التخصيص والحائزين بأية صفة كانت، القيام طبقا للتشريع الجارى به العمل بتسيير الممتلكات ووسائل الانتاج أو الخدمات الموضوعة تحت تصرفهم، المكتسبة أو المنجزة فى اطار المهام أو الاهداف المرسومة لهم.

ويتحملون فى اطار التشريع الجارى به العمل مسؤولية الاضرار المترتبة عن استعمال أو استغلال أو صون الممتلكات أو الثروات المعهودة لهم والمتنازل عنها لهم بمطلق الملكية أو المخصصة

I980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف المجلس الشعبى الوطنى،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 12 المؤرخ فى 23 صفر عام 1401 الموافق 31 ديسمبر سنة 1980 والمتضمن قانون المالية لسنة 1981 ولاسيما المادتان 22 و 88 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 81 — 01 المؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام 1401 الموافق 7 فبراير سنة 1981 والمتضمن التنازل عن الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكنى والمهنى أو التجارى أو الحرفى التابعة للدولة أو الجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقارى والمؤسسات والهيئات والاجهزة العمومية، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 10 المؤرخ فى 2 ذى القعدة عام 1402 الموافق 10 غشت سنة 1982 والمتعلق بالصيد،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 13 المؤرخ فى 9 ذى القعدة عام 1402 الموافق 28 غشت سنة 1982 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاء وسيرها،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 14 المؤرخ فى 14 ربيع الاول عام 1403 الموافق 30 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن قانون المالية لسنة 1983 ولاسيما المادة 68 والمواد من 150 الى 161 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 83 — 03 المؤرخ فى 22 ربيع الثانى عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة،

— وبمقتضى القانون رقم 83 — 17 المؤرخ فى 3 شوال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه،

كما يتولى الوزير المكلف بالمالية والوالى ورئيس المجلس الشعبى البلدى تمثيل الدولة فى الدعاوى القضائية المتعلقة بهذه الاملاك، طبقا للقانون.

المادة 10 : تتولى أجهزة المراقبة المنصوص عليها بموجب القانون كل فيما يخصه مراقبة تسيير الاملاك الوطنية والمحافظة عليها.

الجزء الأول تكوين الاملاك الوطنية

الباب الاول الاملاك الوطنية

الفصل الاول تعريفها وتشكيلها

المادة 11 : تتشكل الاملاك الوطنية مع الاملاك العمومية والاملاك الاقتصادية والاملاك المستصلحة والاملاك العسكرية والاملاك الخارجية.

القسم الاول الاملاك العمومية

المادة 12 : تشمل الاملاك العمومية على الحقوق والممتلكات المنقولة والعقارية التى تستعمل من طرف الجميع والموضوعة تحت تصرف العامة المستعملة لها اما مباشرة واما بواسطة مرفق مع المرافق العمومية شريطة أن تكون فى هذه الحالة، اما بحكم طبيعتها أو تهيئاتها الخاصة ملائمة حصرا أو أساسا مع الهدف الخاص بهذا المرفق.

لا يمكن أن تكون الاملاك العمومية محل حيازة خاصة أو محل حقوق الذمة.

المادة 13 : تشمل الاملاك العمومية والاملاك العمومية للدولة والاملاك العمومية للولاية والاملاك العمومية للبلدية.

يخضع توزيع الاملاك العمومية وتسييرها مع طرف المجموعات العمومية المختلفة لمبادئ وقواعد وضعها وتخصيصها وتصنيفها المحددة وفقا للقوانين والانظمة.

للانتفاع بها أو التى يحوزون عليها مهما كانت صفة هذه الحيازة.

المادة 5 : ضمانا لحماية الاملاك الوطنية وحرصا على استعمالها وفقا للاهداف المسطرة، يتم طبقا للاحكام القانونية والتنظيمية، اعداد جرد عام لمختلف أنواع الممتلكات العمومية. تعنى الممتلكات العمومية بمفهوم هذا القانون، كل الممتلكات التى هى ملك للمجموعة الوطنية.

ويعد هذا الجرد العام بمثابة تسجيل وصفى وتقييمى لمجموع الممتلكات التى هى فى حوزة مختلف أجهزة الدولة وهياكلها والمؤسسات الاشتراكية بمختلف أنواعها وكذا المجموعات المحلية.

ويبين هذا الجرد حركات الممتلكات ويقيم العناصر المكونة لها.

المادة 6 : تتكون الاملاك الوطنية مما يلى :
- أملاك الدولة،
- أملاك الولاية،
- وأملاك البلدية.

المادة 7 : فى اطار وحدة الاملاك الوطنية، تحوز الدولة والولاية والبلدية الممتلكات المكونة لدمها الخاصة وتسييرها باسم المجموعة الوطنية.

المادة 8 : تكون الاملاك الوطنية غير قابلة للتصرف فيها وغير قابلة للتقادم أو الحجر عليها.

غير أنه يجوز التصرف فى بعض الممتلكات والملحقات التابعة للاملاك الوطنية بحكم طبيعتها أو غرض تخصيصها أو الوظيفة الموكلة لها لفائدة المجموعة الوطنية وفق الشروط والاشكال المنصوص عليها صراحة، بموجب القانون.

المادة 9 : يتولى الوزراء المعنيون والولاية ورؤساء المجالس الشعبية البلدية وغيرهم مع السلطات المسيرة، تمثيل الدولة فى عقود التسيير المتعلقة بالاملاك الوطنية طبقا للتصريحات المخولة لهم بموجب القوانين والانظمة.

المادة 14 : تتكون الاملاك العمومية بمفهوم هذا القانون من الاملاك العمومية الطبيعية والاملاك العمومية الصناعية.

المادة 15 : يعد خصوصا من املاك العمومية الطبيعية ما يلي :

- سواحل البحر،
- قعر البحر الاقليمي، باطنه،
- المياه البحرية الداخلية،
- طرح البحر ومحاسره،
- مجارى المياه ورقاق المجارى الجافة، كما يعرفها القانون المتضمن قانون المياه،
- البحيرات،
- الجزر التى تتكون داخل رقاق المجارى،
- المجال الجوى الاقليمي،
- الجرف القارى والمنطقة الاقتصادية الخاصة.

المادة 16 : تخضع للاملاك العمومية الصناعية هلى وجه الخصوص :

- الاراضى المعزولة اصطناعيا عن تأثير الامواج،
- السكك الحديدية والملحقات الضرورية لاستغلالها،

- الموانئ المدنية وملحقاتها الخاضعة للالتزامات المقررة لفائدة حركة المرور البحرية،

- الموانئ الجوية والمطارات المدنية وملحقاتها المبنية أو غير المبنية الضرورية للحركة الجوية والخاضعة للالتزامات المقررة لفائدة حركة المرور الجوية،

- الطرق والطرق الرئيسية وملحقاتها،

- المنشآت الفنية،

- المباني الدينية وملحقاتها وكذلك الممتلكات المعتبرة حبوسا عمومية،

- الآثار العمومية والمتاحف والاماكن الاثرية،

- الحدائق المهيئة،

- الحدائق العمومية،
- الاعمال الفنية ومجموعات التحف المصنفة،
- الهياكل الاساسية الثقافية والرياضية المدنية،

- المحفوظات الوطنية،
- حقوق التأليف وحقوق الملكية الثقافية الآيلة للاملاك العمومية،
- المباني العمومية التى تحتضن المؤسسات الوطنية.

القسم الثانى الاملاك الاقتصادية

المادة 17 : تعتبر من الاملاك الاقتصادية التابعة للمجموعة الوطنية : الثروات الطبيعية وكذا مجموع الممتلكات ووسائل الانتاج والاستغلال ذات الطابع الصناعى والتجارى والفلاحى والمتعلقة بالخدمات التى تملكها الدولة والمجموعات المحلية التابعة لها.

المادة 18 : تتكون الاملاك الاقتصادية التابعة للمجموعة الوطنية مما يلى :

- الاملاك الاقتصادية للدولة،
- الاملاك الاقتصادية للولاية،
- الاملاك الاقتصادية للبلدية.

يخضع توزيع الممتلكات التابعة للاملاك الاقتصادية بين الدولة والولاية والبلدية، لاحكام المنصوص عليها فى القوانين والانظمة المطبقة فى هذا الميدان.

المادة 19 : تتضمن الاملاك الاقتصادية للدولة ما يلى :

- الثروات والموارد الطبيعية السطحية والجوفية ولاسيما منها الموارد المائية بمختلف أنواعها، والمحروقات السائلة منها أو الغازية أو الثروات المعدنية الطاقية، والفلزية وغير ذلك من المعادن، أو المواد المستخرجة من المناجم والمحاجر، والثروات البحرية والغابية، الواقعة على مجموع المجال البرى والبحرى من التراب الوطنى

- ذمة الوحدات الاقتصادية البلدية،
- ذمة المؤسسات والوحدات والمنشآت والمصالح ذات الطابع الاقتصادي المتنازل عنها أو المنقولة بمطلق الملكية لفائدة البلدية،
- الغابات وغير ذلك من التشكيلات الغابية المحتفظ بها ضمن ذمة البلدية أو التي أنشأتها البلدية.

القسم الثالث الاملاك المستخصة

المادة 22 : تخضع للاملاك المستخصة للدولة والولاية والبلدية المقارات والمنقولات بمختلف أنواعها التي تعد ملكا لها وغير المصنفة وغير المدرجة في أصناف أخرى من الاملاك كما هي محددة بموجب هذا القانون. وتعتبر جزء من الاملاك المستخصة للدولة الحقوق والقيم المنقولة المنصوص عليها في المادة 60 أدناه.

كما تشمل الاملاك المستخصة الممتلكات والحقوق الناجمة عن تجزئة حق الملكية الآيلة للدولة والولاية والبلدية ولمصالحها ومؤسساتها العمومية ذات الطابع الاداري.

تتكون الاملاك المستخصة للدولة والولاية والبلدية كذلك من الممتلكات المنهي تخصيصها أو المخرجة من أصناف أملاك الاخرى العائدة لها والممتلكات المختلصة من أملاك الدولة والولاية والبلدية المحتجزة أو المحتلة من غير حق ولا عقد، والمستردة بالوسائل القانونية. وتضاف الى الاملاك المستخلصة للمجموعات المحلية الممتلكات المكتسبة أو المنجزة من أموالها الخاصة أو تلك المتنازل عنها أو الآيلة لها بمطلق الملكية، بموجب القانون.

المادة 23 : تتضمن الاملاك المستخصة للدولة مايلي :

- مجموع البناءات والاراضي المخصصة للمصالح العمومية للدولة وهيئاتها الادارية سواء أكانت متمتعة بالاستقلال المالي أم لا

السطحية أو الجوفية، الموجودة على أو في الجرف القاري والمناطق البحرية الخاضعة للسيادة الجزائرية أو سلطتها القضائية،

- الممتلكات والحقوق بمختلف أنواعها المعبئة من طرف الدولة في شكل أموال اجتماعية والمدمجة في ذمة المؤسسات والمشآت والدواوين والمراكز والمعاهد وغير ذلك من الهيئات العمومية ذات الطابع الاقتصادي وكذلك في ذمة المؤسسات الاشتراكية بمختلف أنواعها كما يعرفها التشريع الجاري به العمل،

- الاراضي الزراعية أو ذات المال الزراعي الرهوية أو ذات المال الرعوي المشكلة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، وكذلك الاراضي المخصصة للقطاع المسير ذاتيا والمزارع النموذجية،

- الممتلكات والحقوق بمختلف أنواعها الواقعة على التراب الوطني التي تقدمها الدولة مساهمة في تأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط التي تسرى عليها الاحكام التشريعية الجاري بها العمل.

المادة 20 : تتضمن الاملاك الاقتصادية للولاية ما يلي :

- الممتلكات والحقوق بمختلف أنواعها التي تقدمها الولاية والمدمجة في ذمة المؤسسات والمنشآت العمومية ذات الطابع الاقتصادي للولاية،

- ذمة الوحدات الاقتصادية للولاية،

- ذمة المؤسسات والوحدات والمنشآت والمصالح ذات الطابع الاقتصادي المتنازل عنها أو المنقولة بمطلق الملكية لفائدة الولاية.

المادة 21 : تتضمن الاملاك الاقتصادية للبلدية ما يلي :

- الممتلكات والحقوق بمختلف أنواعها المقدمة من طرف البلدية المدمجة في ذمة المؤسسات والمنشآت العمومية ذات الطابع الاقتصادي للبلدية،

- مجموع البناءات والاراضى التى اكتسبتها الدولة أو تملكها أو انجزتها أو الآيلة لها، أو لمصالحها أو لهياتها الادارية، والتى بقيت ملكا للدولة،

- العقارات ذات الاستعمال السكنى أو المهنى أو التجارى وكذلك المحلات التجارية التى بقيت ملكا للدولة،

- الاراضى الجرداء غير المخصصة التى بقيت ملكا للدولة،

- العقارات والهياكل الاساسية المخصصة لمهام التربية والتعليم والتكوين والبحث،

- الامتعة المنقولة والعتاد المستعمل من طرف مؤسسات الدولة وادارتها ومصالحها والمنشآت العمومية ذات الطابع الادارى للدولة،

- الممتلكات التى تتلقاها الدولة أو تؤول لها عن طريق الهبات والهدايا أو المحبوسة والتركات الشاغرة والممتلكات الشاغرة التى لا صاحب لها والحطام والكنوز،

- الممتلكات المحبوزة أو المصادرة المكتسبة نهائيا للخرينة،

- حقوق الصيد الآيلة الى الدولة بموجب القانون.

المادة 24 : تعد من الاملاك المستخرصة للولاية :

- مجموع البناءات والاراضى المخصصة للمصالح العمومية للولاية ولهياتها العمومية، باستثناء تلك المصنفة ضمن الاملاك المستخرصة للدولة أو البلدية،

- الاراضى ذات المآل الفلاحى التى تملكها الولاية والمخصصة للبحث أو التعليم وفقا للقانون.

- المحلات ذات الاستعمال السكنى وملحقاتها الباقية ضمن الاملاك المستخرصة للولاية أو المنجزة من أموالها الخاصة والتى لا تسرى عليها أحكام القانون رقم 81 - 01 المؤرخ فى 7 فبراير سنة 1981 المشار اليه أعلاه.

- الممتلكات العقارية غير المخصصة للمصالح العمومية للولاية، المكتسبة أو المنجزة من طرف الولاية أو الناجمة عن أيلولة الممتلكات التابعة للاملاك المستخرصة للدولة أو البلدية بمطلق الملكية وفق الاشكال القانونية،

- الامتعة المنقولة والعتاد المكتسبة من الاموال الخاصة للولاية،

- مؤسسات الطور الثالث من التعليم الاساسى وملحقاتها الآيلة للولاية أو المنجزة من طرفها،

- الهبات والهدايا المقدمة لفائدة الولاية والمقبولة وفق الاشكال والشروط المنصوص عليها بموجب القانون وكذا الممتلكات المحبوسة لصالح هذه المجموعة،

- الممتلكات الناجمة عن الاملاك المستخرصة للدولة والمتنازل عنها لفائدة الولاية،

- الممتلكات المجردة من صفتها العامة للاملاك العمومية والاقتصادية للولاية والعائدة اليها،

- الممتلكات الناجمة عن الاملاك المستخرصة للبلدية والآيلة للولاية بمطلق الملكية،

- الممتلكات المنقولة والعقارية الممنوحة من طرف الولاية للتعاونيات الفلاحية أو التجمعات المحدثه للتعاونية، قصد الانتفاع بها.

المادة 25 : تعد من الاملاك المستخرصة للبلدية :

- العقارات التى تملكها البلدية الباقية ضمن أملاكها المستخرصة والتى تحتضن المصالح العمومية البلدية،

- العقارات التابعة للاملاك المستخرصة للبلدية والموضوعة تحت تصرف مصالح الدولة أو الولاية،

- الاراضى المكونة للاحتياطات العقارية البلدية، التى لا تزال ضمن الاملاك المستخرصة للبلدية على أن يتم التنازل عنها طبقا للقانون.

- الاراضى ملك البلدية والتى من شأنها أن تكون أساسا لمشاريع وبرامج مقررلة لتهيئة مناطق

الدفاع وملحقاتها وكذلك الممتلكات المنقولة منها والعقارية المخصصة لوزارة الدفاع الوطنى فى اطار الصلاحيات المخولة لها.

تستمد القوانين السارية على الاملاك العسكرية مع المبادئ العامة لهذا القانون.

القسم الخامس الاملاك الخارجية

المادة 27 : تكون الممتلكات المخصصة للبعثات الدبلوماسية والمناصب القنصلية المتعددة بالخارج، أو المستعملة مع طرفها، نظرا لطبيعتها ومكان اقامتها والكيفيات الخاصة لاملاكها، خاضعة مع حيث نظامها القانونى وتسييرها وحمايتها، للمعاهدات الدولية والاعراف الدبلوماسية والقانون السائد فى مكان اقامتها.

وتكون الممتلكات والحقوق المنقولة والعقارية بمختلف أنواعها الواقعة خارج التراب الوطنى، سواء أكانت ملكا للدولة أو مخصصة لتمثيلات المؤسسات والمنشآت العمومية بالخارج، خاضعة للقانون السائد فى مكان اقامتها مع مراعاة المعاهدات الدولية أو الاتفاقيات الحكومة المشتركة.

الفصل الثانى الجرد والمراقبة القسم الاول الجرد

المادة 28 : تطبيقا للمادة 5 أعلاه، يوضع جرد عام للممتلكات التابعة للاملاك الوطنية اعتمادا على احصاءات الممتلكات التى تملكها الدولة أو المجموعات المحلية، وفقا لاحكام هذا الفصل.

تحدد أشكال وشروط وكيفيات ادماج هذه الاحصاءات فى الجرد العام والتكفل بها، بموجب مرسوم.

المادة 29 : يتم جرد الممتلكات ملك الدولة على أساس ما يلى :

تقام فيها مصانع أو لانجاز العمليات المسطرة فى مخططات التعمير الرئيسية،

— العقارات والبناءات المكتسبة أو المنجزة مع أموالها الخاصة، غير المدمجة فى الاملاك العمومية أو الاقتصادية وغير المخصصة لمصلحة عمومية،

— العقارات والمحلات ذات الاستعمال المهنى أو التجارى أو الحرفى التى نقلت ملكيتها للبلدية وغير القابلة للبيع، كما ينص عليها القانون،

— المساكن المرتبطة بأماكن العمل أو المساكن الوطنية كما ينص عليها القانون، والتى نقلت ملكيتها للبلدية،

— مؤسسات التطوير الاول والثانى مع التعليم الاساسى وملحقاتها، الآيلة للبلدية أو المنجزة مع طرفها،

— مؤسسات التكوين وملحقاتها، الآيلة للبلدية أو المنجزة مع أموالها الخاصة،

— الممتلكات المنقولة والعقارية المجردة مع صفة الاملاك العمومية والاقتصادية للبلدية العائدة اليها،

— الهبات والهدايا لفائدة البلدية، المقبولة وفقا للاشكال والشروط المنصوص عليها بموجب القانون، وكذلك الممتلكات المحبوسة لفائدة هذه المجموعة،

— الممتلكات الناجمة عن الاملاك المستغنىة للدولة أو الولاية المتنازل عنها للبلدية، بمطلق الملكية،

— الممتلكات المنقولة والعتاد المكتسبة أو المنجزة مع طرف البلدية مع أموالها الخاصة،

— الممتلكات المنقولة أو العقارية المقدمة مع طرف البلدية للتعاونيات الفلاحية أو التجمعات المحدثة للتعاونيات قصد الانتفاع بها،

— المساكن والتجهيزات المرفقة التابعة للقرى الاشتراكية الفلاحية.

القسم الرابع الاملاك العسكرية

المادة 26 : تتضمن الاملاك العسكرية وسائل

١- الجرد الوصفى كما وقيمة لاموال المؤسسات والهيئات العمومية للقطاع الاقتصادى بما فيها الشركات التى تحوز فيها الدولة على أسهم، والمسيرة فى شكلها التجارى كما يتبين ذلك مع محاسبتها وسجل جردها المسوك وفقا لاحكام قانون التجارة. واذا تعذر القيام بهذا الجرد لاسباب قاهرة، يشرع، خلافا للقانون وبصفة استثنائية خلال مدة لا يمكن على أى حال أن تتجاوز ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون، فى اعداد جرد وصفى وتقييمى للممتلكات المتبرة وفقا للاشكال والشروط المحددة بموجب مرسوم.

ويكتسى الجرد الوصفى والتقييمى الطابع القانونى ابتداء من تاريخ الموافقة المشتركة عليه من طرف كل من الوزير الوصى والوزير المكلف بالمالية.

٢- الجدول العام للمقارنات بمختلف أنواعها التى تعتبر ملكا عموميا ولاسيما منها تلك التى لها طابع صناعى أو تجارى أو فلاحى أو متعلق بالخدمات التابعة للاملاك الاقتصادية للدولة كما تنص المادة ١٩ أعلاه، ويعد هذا الجدول، اعتمادا على السجل العقارى الذى يدون مع سجل مسح الاراضى ودفاتر التسجيل العقارى،

٣- سجلات جرد الممتلكات المنقولة والعتاد ملك الدولة الموضوعة تحت تصرف مؤسساتها ومصالحها العمومية.

المادة 30 : يتم جرد الممتلكات ملك المجموعات المحلية ضمن نفس الاشكال المعتمدة بالنسبة لممتلكات ملك الدولة، كما تنص عليه المادة 29 أعلاه، ولاسيما على أساس ما يلى :

١- الجرد الوصفى كما وقيمة لاموال المؤسسات التابعة للاملاك الاقتصادية للمجموعات المحلية المعد وفقا لاحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة بهذا الشأن.

وفى حالة عدم توفر هذه الوثيقة، يتم العمل وفقا للقاعدة الواردة فى الفقرتين 3 و 4 من المادة 29 أعلاه.

٢- الجدول العام لمختلف أنواع المقارنات التى تملكها الولاية أو البلدية بما فيها المقارنات التابعة للاملاك الاقتصادية التى تشرف عليها الولاية أو البلدية.

ويتم اعداد هذا الجدول العام على أساس السجل العقارى الذى يحضر مع تدوين سجل مسح الاراضى، ودفاتر السجل العقارى للولايات والبلديات.

٣- سجلات جرد الممتلكات المنقولة والعتاد ملك المجموعات المحلية الموضوعة تحت تصرف مصالحها.

المادة 31 : يحدد شكل ومضمون وكيفيات مسك سجلات الجرد وضبطها الدورى عن طريق التنظيم.

المادة 32 : يتعين على المصالح المستفيدة أو المالكة لممتلكات المجموعة الوطنية أن تسيروها وفقا لاهداف والبرامج والمهام الموكلة اليها وأن تشرع فى تسجيلها وتقييدها طبقا لاحكام القانون.

القسم الثانى المراقبة

المادة 33 : تقوم أجهزة المراقبة الداخلية، بناء على الصلاحيات التى يخولها لها القانون، وكذلك السلطة الوصية، بمراقبة الاستعمال الحسن للممتلكات العمومية وفقا لطبيعتها وغرض تخصيصها.

وتعمل المؤسسات المكلفة بالمراقبة الخارجية كل واحدة فيما يخصها وفقا للصلاحيات التى يخولها لها التشريع.

المادة 34 : تبين المحاسبات والسجلات والجدول، ودفتر التسجيل ووثائق المحاسبة وسجلات الجرد، التسجيل الوافى لكل حركات الممتلكات الوطنية، وينبغى أن يعكس هذا التدوين بصفة دقيقة أوضاعها والمحتوى الحقيقى للذمم المملوكة أو المخصصة وذلك تحت طائلة الملاحقات الادارية والقضائية والعقوبات المنصوص عليها فى القوانين والانظمة الجارى بها العمل.

المادة 38 : يتمثل تعيين الحدود فى معاينة حدود الاملاك العمومية الطبيعية مع طرف السلطة المختصة.

وتحدد هذه العملية بالنسبة لسواحل البحر مع جهة الارض وضاف الانهار والحدود التى تبطنها الامواج أو المياه المتدفقة فى أعلى مستواها، وكذا حدود المساحات التى ينطيقها المد والجزر أو مجارى المياه أو البحيرات. ويكتسى طابعا مقررًا.

ولا يتم الا بمراعاة حقوق الغير بعد استشارته قانونا عند عملية المعاينة.

ينشر عقد تعيين الحدود طبقا للتشريع الجارى به العمل، بعد تبليغه للملاك المجاورين.

المادة 39 : يرمى التصنيف الى تعيين الحدود الفاصلة بين الطرق العمومية والملكيات المجاورة. يتم تعيين حدود الاملاك العمومية الصناعية على مرحلتين :

— تكتسى الخطة العامة للتصنيف أو خطة التصنيف طابعا تخصيصيا وهى تضع بصفة عامة حدود طريق أو مجموعة من الطرق،

— يكتسى التصنيف الفردى طابعا مقررًا يبين للملاك المجاورين حدود الطريق وملكياتهم. ولا يكون وضع خطة التصنيف اجباريا الا اذا تعلق الامر بالطرق العمومية الواقعة داخل تجمعات سكانية.

وتخص خطة التصنيف الطرق الموجودة ولا يمكن أن تؤدى الى تغيير محور الطريق أو تعريفه. يخضع اجباريا وضع خطة التصنيف الى تحقيق ونشر، طبقا للتشريع المعمول به والا أبطلت حجية الغير.

ويجب أن تتم الموافقة عليه بمقد من السلطة المختصة.

المادة 40 : يعد التصنيف عمل السلطة المختصة الذى يضى، على ممتلك منقول او عقار، طابع الاملاك العمومية الصناعية. أما التجريد، فهو العمل الذى يزيل عنه تابع الاملاك العمومية ويلحقه بصنف آخر من أصناف الاملاك الوطنية.

الباب الثانى تكوين الاملاك الوطنية

الفصل الاول أحكام مشتركة

المادة 35 : تتكون الاملاك الوطنية بالوسائل القانونية أو بفعل الطبيعة.

وتتمثل الوسائل القانونية فى العقود القانونية التى يضم بموجبها ممتلك ما الى الاملاك الوطنية وفى الشروط المنصوص عليها فى هذا الباب.

وينجم اكتساب الممتلكات الواجب ضمها الى الاملاك الوطنية بموجب عقد قانونى، وفى اطار القوانين والانظمة الجارى بها العمل عما يلى :

— انماط الاكتساب الخاضعة للقانون العام،
المقد والتبرع والتبادل والتقاعد والحيازة،
— طرق القانون غير المألوفة: نزع الملكية وحق الشفعة.

الفصل الثانى تكوين الاملاك العمومية

المادة 36 : يمكن أن يترتب تكوين الاملاك العمومية على عمليتين متميزتين :
اما تعيين الحدود واما التصنيف.

غير أنه ولكى يكون تعيين الحدود والتصنيف مقبولين يجب أن تسبق هاتان العمليتان بالاكتساب بموجب عقد أو فعل مثبت، يترتب عنه الامتلاك المسبق للمتملك المطلوب ضمه الى الاملاك العمومية.

المادة 37 : تختلف عملية الضم الى الاملاك العمومية حسب طبيعة الاملاك العمومية المعتبرة :
— فيما يخص الاملاك العمومية الطبيعية يثبت الضم بالعملية الادارية لتعيين الحدود،

— وفيما يخص الاملاك العمومية الصناعية،
ينجم الضم عن التصنيف فيما يتعلق بطرق المواصلات ومن التصنيف حسب هذه العملية المعتبرة بالنسبة للممتلكات الاخرى.

المادة 42 : يتم انشاء الاملاك العمومية الصناعية بتشديد ممتلك أو تخصيصه لمهمة تخدم الصالح العام.

ولا يسرى مفعولها الا بعد استلام المنشأة وتجهيئتها الخاصة وفقا لطبيعتها والغاية من استعمالها.

ويضم الممتلك الى الاملاك العمومية الصناعية بعد اتمام عملية التهيئة عند الاقتضاء، ثم اعداد العقد القانوني للتصنيف بمفهوم المادة 40 أعلاه، مع طرف الوزير أو الوالى المختص وفقا للاشكال القانونية.

ويتم ضم هذه الممتلكات أو تصنيفها ضمن الاملاك العمومية الصناعية وفقا للكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

المادة 43 : يتم الاعلان عن نقل وضم الممتلكات التابعة للاملاك الاقتصادية المستنسخة للولاية أو البلدية الى الاملاك العمومية للدولة، بموجب قرار تتخذه السلطة المختصة وفق الشروط والاشكال المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل. ويتطلب ذلك الاستشارة المسبقة للمجلس الشعبى المعنى. ويمكن للضم أو النقل أن يخلو الحق فى التعويض.

ويتم الاعلان عن نقل وضم الممتلكات التابعة للاملاك الاقتصادية أو المستنسخة للدولة الى الاملاك العمومية للولاية أو البلدية، مجانا أو بمقابل، فى حدود الشروط والاشكال التى ينص عليها التشريع الجارى به العمل.

الفصل الثالث

تكوين الاملاك الاقتصادية

القسم الاول

الثروات الطبيعية

المادة 44 : يتم تكوين الثروات الطبيعية، كما تنص عليها المادتان 14 و 25 من الدستور وكما تعرفها المادة 19 أعلاه، بتحديد من قانون عندما تقع على التراب الوطنى أو فى المجالات البحرية

وينبغى أن يكون الممتلك الواجب تصنيفه ملكا للدولة أو لمجموعة محلية، اما بموجب حق سابق واما بامتلاك يتم لهذا الغرض وفق انماط القانون العام (اكتساب، تبادل، هبة)، أو عن طريق نزع الملكية، وتقوم بالاكتساب المجموعة أو المصلحة التى التى يوضع تحت تصرفها الممتلك الواجب تصنيفه.

ومع ناحية أخرى، ينبغى أن يكون العقار الواجب تصنيفه مناسبا ومهيئا للوظيفة المخصص لها. ولا تكون المقاررات المكتسبة جزءا من الاملاك العمومية مع أنها تابعة للاملاك الوطنية، الى أن تتم تهيئتها.

المادة 45 : ترمى قرارات التصنيف الادارية، توجها للمصلحة العامة، الى اخضاع الممتلكات التى تتعلق بها الى التبعيات فى اطار القواعد الادارية الخاصة المنصوص عليها فى مجال حفظ هذه الممتلكات وحمايتها والمحافظة عليها واستصلاحها، ولا يترتب عن هذه القرارات ذاتها، الخضوع قانونا الى نظام الاملاك العمومية.

تدخل فى هذا النوع مع الاعمال غير الخاضعة لاحكام المادة 40 أعلاه، قرارات التصنيف الادارية الصادرة أساسا فيما يخص :

- الممتلكات أو الاشياء المنقولة والعقارية، وأماكن الحفريات والتنقيب والنصب التذكارية والمواقع التاريخية والطبيعية ذات الاهمية الوطنية مع حيث التاريخ أو الفن أو علم الآثار، طبقا للتشريع المعمول به ولاسيما الامر رقم 67 - 281 المؤرخ فى 20 ديسمبر سنة 1967،

- المناظر الطبيعية والبديعة والاماكن التابعة للبلديات المحولة الى محطات مصنفة طبقا للتشريع المعمول به ولاسيما الامر رقم 67 - 24 المؤرخ فى 18 يناير سنة 1967،

- المؤسسات الخاضعة للتنظيم المطبق بشأن التأمين ضد أخطار الحرائق والفرع، طبقا للتشريع المعمول به ولاسيما الامر رقم 76 - 04 المؤرخ فى 20 فبراير سنة 1976.

القسم الثاني

الممتلكات الاخرى التابعة للاملاك الاقتصادية

المادة 47 : تتكون الاملاك الاقتصادية للدولة والمجموعات المحلية من مختلف أنواع الممتلكات والحقوق الموكلة أو المخصصة أو الأيلة مع طرف الدولة والولايات والبلديات الى المؤسسات الاشتراكية بمختلف أنواعها مهما كان نمط تسييرها أو سيرها.

تدمج الممتلكات والحقوق المكتسبة أو المنجزة مع طرف المؤسسات الاشتراكية المشار اليها أعلاه، في الاملاك الاقتصادية طبقا لاحكام القانون.

المادة 48 : تعتبر الوسائل والممتلكات المنقولة والعقارية المكتسبة أو المنجزة من طرف المؤسسات الاشتراكية بمختلف أنواعها أثناء حياتها الاجتماعية، تابعة للذمة المالية لكل واحدة منها، طبقا لاحكام القانونية والتنظيمية التي تسييرها.

المادة 49 : تتم عملية الضم الى الاملاك الاقتصادية للدولة عن طريق :

— العقد التأسيسي للمؤسسات والاشخاص الاعتباريين التابعين للدولة الذي يمنح أو يخصص بموجبه عدد معين من الممتلكات أو الضم لتمكينهم من أداء المهمة المنوطة لهم،

— القيام بتحويلات على أساس النتائج الصافية للاستغلال، وفق الشروط والاشكال التي ينص عليها التشريع الجاري به العمل،

— استرجاع مجموع الممتلكات بمختلف أنواعها، ما عدا الضرائب والرسوم وبعد تصفية الديون، عند حل مختلف أنواع المؤسسات الاشتراكية.

— اكتساب ممتلكات اقتصادية وفق الشروط المشار اليها في المادة 35 أعلاه،

— نقل الممتلكات التابعة للاملاك العمومية المجردة مع صفتها العامة أو تابعة للاملاك المستغلة وذلك لاغراض اقتصادية.

المادة 50 : تتم عملية الضم الى الاملاك الاقتصادية للمجموعات المحلية عن طريق ما يلي :

الخاضعة لسيادة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أو لسلطتها القضائية.

ويكون المآل الطبيعي لهذه الثروات، إلحاقها بالاملاك الاقتصادية بمجرد تكوينها.

المادة 45 : تضم الى الاملاك الاقتصادية قانونا، وبمجرد معاينة وجودها، الثروات الطبيعية التالية :

— العروق المعدنية والمناجم والحقول أو الاحتياطات الجارية أو الراكدة التابعة للممتلكات والثروات المشار اليها في المادة 19 أعلاه، التي قد تظهر نتيجة أشغال الحفر أو التنقيب مع عمل الانسان أو يعثر عليها مع جراء عمل الطبيعة،

— الموارد المائية بمختلف أنواعها السطحية منها أو الجوفية التي قد تتكون تكوينا طبيعيا.

كما تخضع للاملاك الاقتصادية ثروات الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية البحرية الواقعة وراء المياه الإقليمية اذا ما كانت هذه المجالات خاضعة للسلطة القضائية الجزائرية طبقا للقانون.

المادة 46 : تدخل في صنف الاملاك الاقتصادية، الغابات والثروات الغابية التي تملكها الدولة بمفهوم التشريع المتضمن النظام العام للغابات.

كما تضم الى الاملاك الاقتصادية :

— الغابات والاراضي الغابية أو ذات المآل الغابي الناجمة عن أشغال التهينة والاستصلاح وإعادة تكوين المساحات الغابية المنجزة في اطار مخططات وبرامج التنمية الغابية لحساب الدولة أو المجموعات المحلية،

— الغابات المستحدثة مع جراء اجراءات التأميم في اطار التشريع المتضمن النظام العام للغابات،

— الغابات وغير ذلك من التشكيلات الغابية والاراضي ذات المآل الغابي، المكتسبة في اطار نزاع الملكية للمنفعة العامة والتي احتفظ بها على حالها،

— الغابات وغير ذلك من التشكيلات الغابية والاراضي ذات المآل الغابي التي تم الحصول عليها عن طريق الهبات والهدايا المحبوسة أو الأيلة للدولة في اطار التركات الشاغرة.

— الممتلكات التابعة للاملاك العمومية المنى تخصيصها أو المجردة من صفتها العامة ما عدا في هذه الحالة حقوق أصحاب المقاررات المجاورة للاملاك العمومية،

— استرداد الممتلكات التابعة لاملاك الدولة المفصلة أو المحتجزة أو المحتلة من غير حق ولا عقد.

— رد المبيع الى الهيئات البائعة من طرف مشتري الممتلكات العقارية التي تنازلت عنها الدولة، وذلك في آجال عدم قابلية التنازل المنصوص عليه قانونا.

— الالتحاق بالانتقال للممتلكات الآيلة للاملاك العمومية، وبالاملاك المستنخسة على أن تهىء تهية متميزة،

— ادماج، في الاملاك المستنخسة، الممتلكات المنقولة والعقارية وحقوق الذمة المالية بمختلف أنواعها غير التي تدخل في أصناف الممتلكات التابعة للاملاك العمومية أو الاقتصادية للدولة،

— أيلولة، لفائدة الدولة، الممتلكات والحقوق والقيم الناجمة عن تجزئة حق الملكية المكتسبة نهائيا للدولة أو لمصالحها.

المادة 53 : فضلا عما نصت عليه المادة 35 أعلاه، يمكن أن تدخل كذلك ضمن طرق تكوين الاملاك المستنخسة للولاية :

— ضم ممتلكات الولاية غير المصنفة ضمن الاملاك العمومية أو الاقتصادية،

— ضم الممتلكات بمختلف أنواعها، المكتسبة أو المنشأة أو المنجزة من طرف الولاية من أموالها الخاصة،

— أيلولة أو نقل الممتلكات المنشأة أو المنجزة بمساهمة نهائية من الدولة بمطلق الملكية الى الولاية،

— أيلولة أو نقل مختلف أنواع الممتلكات الناجمة عن الاملاك المستنخسة للدولة بمطلق الملكية الى الولاية،

— عقد تخصيص الممتلكات والوسائل للانتفاع بها أو تحويلها كتخصيص أو لى لصالح المؤسسات العمومية والوحدات الاقتصادية المحلية، طبقا للاحكام المنصوص عليها في قانونى الولاية والبلدية،

— منح الممتلكات الاقتصادية بمطلق الملكية من طرف الدولة، الى الولايات والبلديات فى إطار نقل الصلاحيات أو الاختصاصات طبقا للتنظيم الجارى به العمل،

— مساهمة المجموعات المحلية فى كل المؤسسات الولائية المشتركة أو البلدية المشتركة وفى كل مؤسسة تنشأ بالاشتراك مع متعاملين أجبيين طبقا للتشريع المعمول به،

— الاكتساب والانجاز من طرف المجموعات المحلية لكل الممتلكات ذات الطابع الاقتصادى.

الفصل الرابع

تكوين الاملاك المستنخسة

القسم الاول

أحكام عامة

المادة 51 : تتكون الاملاك المستنخسة للدولة والولايات والبلديات فى مفهوم هذا القانون بتحديد مع القانون وكيفيات امتلاك أو انجاز الممتلكات والحقوق المنقولة والعقارية بمختلف أنواعها كما تنص عليها المادة 62 أعلاه.

المادة 52 : فضلا عما نصت عليه المادة 35 أعلاه يمكن أن تدخل كذلك فى طرق تكوين الاملاك المستنخسة للدولة.

— الهبات والهدايا لفائدة الدولة أو مؤسساتها العمومية ذات الطابع الادارى،

الممتلكات التابعة للاملاك العمومية المنهى الوطنية،

— الممتلكات الشاغرة التى لا صاحب لها والتي تؤول للدولة،

— العظام والكنوز وما يمش عليه من الحفريات والاكتشافات الانثارية،

- ضم ممتلكات البلدية، غير المصنفة ضمن الاملاك العمومية أو الاقتصادية،

- ضم مختلف أنواع الممتلكات المكتسبة أو المنشأة أو المنجزة من طرف البلدية مع أموالها الخاصة،

- أيلولة أو نقل الممتلكات المنشأة أو المنجزة بمساهمة نهائية من الدولة أو الولاية أو صندوق التضامن البلدي المشترك، بمطلق الملكية للبلدية،

- أيلولة أو نقل مختلف أنواع الممتلكات الناجمة عن الاملاك المستخصة للدولة أو للولاية بمطلق الملكية الى البلدية،

- الهبات والهدايا لفائدة البلدية أو مؤسساتها العمومية ووحداتها الاقتصادية طبقا للقوانين والانظمة الجارى بها العمل وكذلك الممتلكات المحبوسة لصالحها،

- الممتلكات التابعة للاملاك العمومية للبلدية المنهى تخصيصها أو المجردة من صفتها العامة وكذا الممتلكات التابعة للاملاك العمومية للدولة أو للولاية المنهى تخصيصها أو المجردة من صفتها العامة الى الذمة الاصلية،

- أيلولة الاصول الصافية بعد تصفية حسابات المؤسسات والوحدات الاقتصادية البلدية التى يتم حلها وفق الشروط والاشكال المنصوص عليها فى القانون البلدي،

- رد المبيع الى البلدية من طرف مشتري الممتلكات العقارية المتنازل عنها وذلك فى آجال عدم قابلية التنازل المنصوص عليها قانونا،

- انشاء وانجاز الحقوق والقيم المنقولة لفائدة البلدية لقاء مساهمتها فى الشركات والمؤسسات والمنشآت الاستغلالية وفق الشروط والاشكال المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل،

- الالحاق الانتقالى للممتلكات المخصصة للاملاك العمومية بالاملاك المستخصة للدولة، على أن تهيأ تهيئة متميزة،

- الهبات والهدايا لفائدة الولاية أو مؤسساتها العمومية ووحداتها الاقتصادية طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها، وكذلك الممتلكات المحبوسة لصالحها،

- الممتلكات التابعة للاملاك العمومية للولاية، المنهى تخصيصها أو المجردة من صفتها العامة وكذا الممتلكات التابعة للاملاك العمومية للدولة المنهى تخصيصها أو المجردة من صفتها العامة العائدة الى الذمة الاصلية،

- أيلولة الاصول الصافية، بعد تصفية حسابات المؤسسات والوحدات الاقتصادية للولاية التى تم حلها وفق الشروط والاشكال المنصوص عليها فى قانون الولاية،

- رد المبيع الى الهيئات البائنة التابعة للولاية من طرف مشتري الممتلكات العقارية المتنازل عنها، وذلك فى آجال عدم قابلية التنازل المنصوص عليها قانونا،

- انشاء وانجاز الحقوق والقيم المنقولة لفائدة الولاية لقاء مساهمتها فى الشركات أو المؤسسات أو المنشآت الاستغلالية وفق الشروط والاشكال المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل،

- الالحاق الانتقالى للممتلكات المخصصة للاملاك العمومية بالاملاك المستخصة على أن تهيأ تهيئة متميزة،

- ادماج فى الاملاك المستخصة الممتلكات العقارية والمنقولة وحقوق الذمة بمختلف أنواعها، التى لا تدخل ضمن اصناف الممتلكات التابعة للاملاك العمومية أو الاقتصادية للولاية،

- وكذا أيلولة الممتلكات والحقوق والقيم الناجمة عن تجزئة حق الملكية والمكتسبة نهائيا للولاية أو لصالحها.

المادة 54 : فضلا عما نصت عليه المادة 35 أعلاه، يمكن أن تدخل كذلك ضمن طرق تكوين الاملاك المستخصة للبلدية :

تقبل أو ترفض الهبات والهدايا المتعلقة بالملكيات المنقولة الممنوحة للمؤسسات الاشتراكية بمختلف أنواعها، طبقا للاحكام المحددة بموجب قانونها الاساسى أو ان تعذر ذلك بقرار من السلطة الوصية.

المادة 58 : تقبل أو ترفض الهبات والهدايا الممنوحة للولاية أو البلدية أو المصالح والمؤسسات والمنشآت التابعة لها، من طرف المجلس الشعبى الولائى أو البلدى المعنى، حسب الشكل ووفق الاجراءات المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل.

أما اذا كانت مثقلة بأعباء وشروط خاصة، فيوافق على المداولة التى تقبل بموجبها هذه الهبات والهدايا، بقرار مشترك من وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية.

ويمكن للمجلس الشعبى الولائى أو البلدى أن يقرر التصالح مع ورثة صاحب التبرع، وفق الشروط والاشكال المنصوص عليها بموجب القانون.

وعندما تكون المداخل الناجمة عن تبرع ما غير كافية لضمان التنفيذ الكلى للأعباء المفروضة، يمكن للمجلس الشعبى الولائى أو البلدى تخفيض هذه الأعباء، عن طريق المداولة.

المادة 59 : تثبت الهبات الممنوحة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التابعة لها، بمقدار ادارى تعدده السلطة المختصة وفقا للتشريع الجارى به العمل.

القسم الثالث

الملكيات الشاغرة والتى لاصاحب لها

المادة 60 : تكتسب نهائيا لفائدة الدولة :

(I) مبالغ القسائم والارباح الثابتة والارباح الاضافية التى يلحقها التقادم الخماسى أو العادى والمتعلقة بأسهم أو حصص المؤسسين أو السندات القابلة للتداول، والتى تصدرها كل شركة تجارية أو مدنية أو كل مجموعة عمومية أو خاصة.

ـ ادماج فى الاملاك المستغنى، الملكيات المنقولة والعقارية وحقوق الذمة بمختلف أنواعها التى لا تدخل ضمن أصناف الملكيات التابعة للاملاك العمومية أو الاقتصادية للبلدية.

ـ وكذا ايلولة الملكيات والحقوق والقيم الناجمة عن تجزئة حق الملكية والمكتسبة نهائيا للبلدية أو لمصالحها.

القسم الثانى

الهبات والهدايا

المادة 55 : تخضع الهبات الصادرة عن المؤسسات والمنشآت الدولية التى تعمل فى اطار المساعدة أو الاعانة الثنائية أو المتعددة الاطراف، لاحكام المعاهدات أو البروتوكولات أو الاتفاقيات التى تعتبر الجزائر طرفا مع هذه المؤسسات والمنشآت وتسرى عليها.

المادة 56 : مع مراعاة أحكام المادة 55 أعلاه، تقبل الهبات والهدايا الممنوحة للدولة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية، وعند الاقتضاء، بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بضمان تخصيص هذه التبرعات.

المادة 57 : لا يجوز قبول الهبات والهدايا المتعلقة بعقارات أو محلات تجارية الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الادارى التابعة للدولة، سواء أكانت مثقلة بأعباء أو شروط أو بتخصيص عقارى أم لا، الا برخصة مشتركة مع الوزير المكلف بالمالية والوزير الوصى على المؤسسة المستفيدة.

تخضع التبرعات الممنوحة للمؤسسات العمومية التابعة للدولة غير المشار إليها فى الفقرة السابقة، لنفس الرخصة المشتركة عندما تكون مثقلة بأعباء أو شروط أو بتخصيص عقارى وذلك بعد اجراء مداولة طبقا للقانون الاساسى للمهنة المستمرة.

اليها فى الفقرة أعلاه، لقاء اخلاء الطرف وفق القواعد الاجرائية المحددة بموجب القانون.

المادة 62 : عندما لا يكون لعقار ما مالك معروف أو فى حالة وفاته دون وارث له، يحق للدولة أن تطالب بواسطة الاجهزة المعترف بها قانونا، بالمقاضاة وباسمه، أمام الهيئات القضائية المختصة، قصد الحصول على حكم مثبت لانعدام الورثة، يصدر وفق الشروط والاشكال السارية على دعاوى اثبات الملكية والحيازة، وذلك بعد اجراء تحقيق للبحث عن الورثة المحتملين.

ويترتب عن الحكم النهائى، تطبيق نظام الحراسة القضائية، مع مراعاة أحكام المواد من 827 الى 829 من القانون المدنى.

وبعد انقضاء الآجال المقررة قانونا وفقا للحكم المثبت لانعدام الورثة، بوسع القاضى التصريح بالشغور وفقا للشروط والاشكال المقررة فى قانون الاجراءات المدنية والتصريح بتسليم أموال التركة.

المادة 63 : عند التخلي عن الحقوق العينية للملكية الموروثة بعد فتح التركة، للدولة، حق مطالبة القاضى المختص فى الدعاوى المدنية، بعد التحقيق القضائى باثبات الشغور الذى يترتب عنه تطبيق الاجراءات الخاصة بالحراسة القضائية وعندما يبلغ الامر بتسليم الاموال يعمل بنص المادة 62 أعلاه.

وتضم الممتلكات المعنية الى الاملاك المستنصبة للدولة بعد اثبات الطابع القطعى لارادة الورثة فى التخلي عن ذلك الارث.

المادة 64 : عندما يكون عقار موضوع حيازة، وفق الشروط المنصوص عليها فى المادتين 62 و63 السابقتين، وعندما يكون الاسترداد المشروع قانونا، مكرسا بحكم صادر بقوة الشئى المقضى به، يمكن أن يتعلق هذا الاجراء اما بالعقار، اذا كان الامر ممكنا، واما بدفع تعويض يساوى قيمة العقار، يوم الاعتراف بصفة المالك.

2) الاسهم والحصص المؤسسين والسندات أو الاموال المنقولة الاخرى التابعة لنفس المجموعات، عندما يلحقها التقادم العادى أو القانون العام.

3) المبالغ المالية المودعة، وبصفة عامة، كل الارصدة النقدية بالبنوك وبمؤسسات القرض وغيرهما من المؤسسات الاخرى التى تستلم أموالا فى شكل ايداع أو حساب جار ان لم تجر أية عملية على هذه الايداعات والارصدة ولم يطالب بها من طرف ذوى الحقوق منذ خمس عشرة (15) سنة.

4) السندات المودعة وبصفة عامة، كل الاموال المودعة فى شكل سندات فى البنوك وغيرها من المؤسسات التى تودع لديها سندات، أو لاي غرض آخر ان لم تجر أية عملية على هذه الايداعات أو الاموال ولم يطالب من طرف ذوى الحقوق منذ خمسة عشرة (15) سنة.

غير انه لا يسرى التقادم على الحالات المشار اليها فى المادة 316 من القانون المدنى.

لا تطبق أحكام هذه المادة على المبالغ، أو القيم، أو السندات غير المطالب بها، والتى تسرى عى منها، قوانين خاصة.

المادة 61 : تجرى تحويلات السندات الاسمية التى اكتسبتها الدولة، ضمن الشروط المشار اليها فى المادة السابقة، بناء على تقديم هذه السندات مرفقة بشهادة تسلمها المصالح المختصة لادارة وزارة المالية يثبت فيها حق الدولة.

ويحق لقضاة النظام القضائى مجلس المحاسبة، بهم وفى اطار الصلاحيات المخولة لهم، الاطلاع لدى البنوك أو المؤسسات، أو المجموعات المشار اليها فى المادة 60 أعلاه بعين المكان واعتمادا على المستندات.. على كل الوثائق التى قد تساعد على مراقبة المبالغ والسندات العائدة للدولة.

ويحق لقضاة النظام القضائى ومجلس المحاسبة، وكذا أعضاء لجان المراقبة المؤسسة بموجب القانون، الاطلاع على كافة الوثائق المشار

عشر عليها صدفه مهما كانت الطبيعة القانونية للمقار الذى تم فيه الاكتشاف.

- مستخرجة من حفريات أو الابحاث الاثرية ومحفوظة بالتراب الوطنى،

- مكتشفة أثناء الحفريات أو صدفه فى المياه الاقليمية الوطنية.

غير أن الاعباء المترتبة عن المحافظة على الممتلكات المعنية بعين المكان، المفروضة على مالك المقار، تخول له الحق فى التمويض وفق الشروط والاشكال المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل.

الجزء الثانى تسيير الاملاك الوطنية

الباب الاول

تسيير الاملاك العمومية

الفصل الاول

استعمال الاملاك العمومية

المادة 67 : يحق للسلطات الادارية المكلفة بموجب التشريع أو التنظيم، بتسيير الاملاك العمومية، كل واحدة فى حدود اختصاصاتها، اتخاذ كل الاجراءات الخاصة بادرارة الاملاك العمومية قصد ضمان حمايتها وحفظها.

ويمكن هذه السلطات ضمن الشروط والاشكال المنصوص عليها فى التشريع والتنظيم المطبقين بهذا الشأن أن ترخص بالاحتلال المؤقت والوقوف فى ملحقات الاملاك العمومية التى تتكفل بها.

المادة 68 : لا يجوز لاي شخص، دون ترخيص تسلمه السلطة المختصة وفقا للاشكال التى ينص عليها التنظيم، أن يحتل جزءا من الاملاك العمومية أو يستعملها تجاوزا لحق الاستعمال المسموح به للجميع ويطالب بهذه الرخصة نفسها كل مصلحة أو شخص اعتبارى مهما كانت صفته العمومية أو الخاصة، وكل مؤسسة أو وحدة استغلالية.

وفى هذه الحالة يتوقف استرداد العقار أو التمويض على تسديد المالك أو ذوى حقوقه، لمبلغ فوائض القيمة المادية المحتمل انجازها من طرف الدولة .

واذا انعدم الاتفاق بالتراضى، يحدد مبلغ التمويض كما لو تعلق الامر بنزع الملكية للمصالح العام وفقا للقواعد المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل.

القسم الرابع الحطام والكنوز

المادة 65 : تعتبر حطام كل الاشياء أو القيم المنقولة المتروكة، من طرف مالكها، فى أى مكان، وتلك التى يجهل صاحبها.

ومع مراعاة المساهدات الدولية المبرمة قانونا أو القوانين الخاصة بهذا الشأن، يعتبر الحطام ملكا للدولة ويبيع من طرف مصالح ادارة املاك الدولة التى تدفع ثمن بيعه الى الخزينة العمومية.

يحدد أجل دعوى الاسترداد المفتوحة لصالح المالك بـ 366 يوما رزمانيا ما لم ينص قانون الاجراءات المدنية على خلاف ذلك، نظرا الى طبيعة الشئ أو الحطام.

وتحدد كيفيات تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة بموجب مرسوم.

المادة 66 : يعتبر كنزا، كل شئ أو قيمة منخبا أو مخفى، لا يستطيع أحد أن يثبت فيه ملكيته، يكشف ويمثر عليه بمحض المصادقة.

يعتبر الكنز المكشوف فى احدى ملحقات الاملاك الوطنية، ملكا للدولة.

كما تمتد ملكية الدولة الى كل الاشياء المنقولة أو العقارية بالتخصيص، وانتهى تكتسى بموجب التشريع المعمول به طابع المنفعة الوطنية من الجانب التاريخى أو الفنى أو الاثرى، سواء كانت هذه الاشياء مكتشفة خلال الحفريات أو

المادة 72 : تتمثل الاستعمالات الخاصة لجزم من الاملاك العمومية المخصصة لاستعمال الجميع والمرخص بها بموجب عقد من طرف واحد، في رخصة صادرة عن مصلحة الطرق واذن الوقوف. تعتبر هذه الاستعمالات احتلالات مؤقتة وتخضع للسلطة التقديرية للإدارة. كما تكون قابلة للطعن في حالة الاستعمال التعسفي للسلطة.

وتتمثل الرخصة الصادرة عن مصلحة الطرق في الاحتلال الخاص للاملاك العمومية الذي يؤدي الى تغيير الطريق العمومي أو الاستيلاء عليه، ويتم الترخيص بذلك بعقد من السلطة الادارية المكلفة بالحفاظ على الاملاك العمومية وتقضى الاتاوى عنها طبقا للتشريع الجارى به العمل.

ويتعين على المستفيد من الرخصة الصادرة عن مصلحة الطرق، اذا ما طلبت منه السلطة المختصة ذلك، ان يقوم، على نفقته، بتغيير موقع قنوات المياه والغاز والكهرباء أو الهاتف نتيجة أشغال ذات الصالح العام أو لتدعيم الطريق العمومي. وعندما يكون الغرض من هذه الاشغال تغيير محور الطريق أو القيام بعمليات التجميل، يحق لصاحب الرخصة الاستفادة من التعويض نتيجة تغيير مواقع قنواته.

المادة 73 : يستفيد مسير مصلحة عمومية أو صاحب الامتياز من حق استعمال الممتلك المخصص لهذه المصلحة، وفقا لفرض تخصيصه ولفائدة المصلحة العمومية. ويحق له الانتفاع به دون سواه والاستفادة من منتوجه وتحصيل الاتاوى من المستعملين طبقا للتشريع الجارى به العمل.

واذا تعلق الامر بالاملاك العمومية المخصصة لمهمة مصلحة عمومية، يمكن لصاحب حق الامتياز أو صاحب الاستغلال مصلحة عمومية ان يمنح، لقاء ايجار لمحتلين مؤقتين الحق فى الانتفاع بالمقارنات التى تمت حيازتها فى اطار مهمة المصلحة العمومية المنوطة به.

عندما تقوم المجموعة العمومية صاحبة الممتلك المتنازل عنه بتغيير تخصيصه عن طريق

يعتبر غير قانونى كل احتلال للاملاك العمومية يتم مخالفة لاحكام الفقرة الاولى من هذه المادة، دون الاخلال بالعقوبات التأديبية التى يتعرض لها الموظف الذى يسمح بذلك من غير حق.

المادة 69 : يمكن أن تكون الاملاك العمومية محل استعمال مباشر من طرف الجمهور أو عن طريق مصلحة عمومية فى شكل تسيير أو استغلال التزام يكون الممتلك مخصصا لاستعمالها الخاص. ويمكن أن يكتسى استعمال الاملاك العمومية طابعا عاديا أو غير عاد.

المادة 70 : يدخل ضمن الاستعمال العادى للاملاك العمومية، المخصصة للجمهور الاستعمال الجماعى أو الخاص للممتلك المعنى.

ويخضع الاستعمال الجماعى للاملاك العمومية من طرف الجمهور لمبادئ الحرية والمساواة والمجانبة، مع مراعاة بعض الاستثناءات.

ويخضع الاستعمال الخاص للاملاك العمومية من طرف المستعملين لرخص ادارية مسبقة ويستوجب دفع الاتاوى التى يحددها القانون، من طرف المستعمل.

ويترتب عن استعمال الاملاك العمومية وفقا لفرض تخصيصها، تقييد اختصاص الادارة المسيرة للممتلك المعنى.

المادة 71 : يبقى الاحتلال الخاص للاملاك العمومية المخصصة لاستعمال الجمهور، وان كان غير مطابق لفرض تخصيص الممتلك، ولا يخص هذا الاستعمال سوى الاملاك المخصصة للاستعمال الجماعى من قبل الجمهور ويرمى الى الاستعمال الخاص لجزء من الاملاك العمومية المخصصة لاستعمال الجميع.

ويكتسى هذا الاحتلال الخاص اما شكل ترخيص من طرف واحد واما طابعا تعاقديا فى اطار اتفاقية نموذجية تحدد بموجب مرسوم شأنها ان توضح شروط هذا الاستعمال وكيفياته.

المادة 76 : يشكل نظام المحافظة على جانب نظام استعمال الاملاك، عنصرا من عناصر نظام أملاك الدولة يستهدف ضمان المحافظة على الاملاك العمومية بموجب تشريع ملائم مرفق بمقوبات جزائية.

وقصد ضمان المحافظة المادية لبعض ملحقات الاملاك، يخول للسلطة الادارية المكلفة بالمحافظة على الاملاك العمومية صلاحية اتخاذ قرارات تنظيمية.

تعد المخالفات والعقوبات المطابقة لها والمنصوص عليها صراحة وحصرها بموجب القوانين والتنظيمات، من اختصاص السلطات القضائية المختصة وطبقا للتشريع ولا تخص الا المساس بموقع الاملاك العمومية البحرية والنهرية وبالاملاك العمومية البرية.

المادة 77 : فيما يتعلق بنظام المحافظة وعلى أية حال :

1) تطبق الاجراءات المقررة ضد المخالفات على الشخص الذى ينسب اليه الفعل المحدث للمخالفة أو الشخص الذى تتم لحسابه الاعمال المتسببة فى الضرر واذا ترتب الضرر عن شيء يتحمل صاحب الشيء أو حارسه مسؤولية هذا الضرر.

2) يشرع فى الملاحقة على اساس محضر يعده اشخاص لهم صفة ضابط الشرطة القضائية او موظفون وأعوان تخول لهم بعض صلاحيات الشرطة القضائية فيما يخص حماية الاملاك العمومية والمحافظة عليها، بموجب القانون أو النصوص الخصوصية.

3) تخضع المخالفات المعنية للتقادم المحدد بسنتين بالنسبة للمخالفات والمنصوص عليه فى المادة 9 من قانون الاجراءات الجزائية. وفى هذه الحالة لا تسقط بالتقادم سواء الدعوى الجنائية، أما دعوى التعويض عن الضرر الذى ألحق بأمالك

تجريده من صفته العامة أو انهاء تخصيصه للاملاك العمومية، يستفيد صاحب الامتياز من الحق فى التعويض وفقا للشروط المنصوص عليها فى الاتفاقية.

الفصل الثانى

حماية الاملاك العمومية

المادة 74 : تضمن حماية الاملاك العمومية بموجب الاحكام القانونية والتنظيمية الجارى بها العمل والمطبقة بهذا الشأن، بواسطة الاعباء المنصوص عليها لفائدة هذا الصنف من ممتلكات الدولة.

وتترتب القواعد العامة لحماية الاملاك العمومية عن ما يلى :

- مبادئ عدم قابلية التصرف وعدم قابلية انتقادم وعدم قابلية الحجز.

- القواعد الجزائية العامة المتعلقة بالمساس بالممتلكات وبمخالفات مصلحة الطرق والقواعد الخاصة بنظام المحافظة.

- غير انه، يمكن منح الارتفاقات المتماشية مع تخصيص ممتلك ما من الاملاك العمومية.

المادة 75 : تترتب حماية الاملاك العمومية عن نوعين من التبعية :

- تعنى أعباء الجوار لصالح الاملاك العمومية علاوة على أعباء القانون العام، الاتفاقات الادارية المنصوص عليها لفائدة الطرق العمومية كارتفاقات الطرق، أو صب الخنادق أو الرؤية، أو الغرس ، أو التقليم ، أو تصريف المياه ، أو الرسوم على الاسواق العمومية أو الارتكاز أو غيرها من الاعباء المنصوص عليها بموجب القانون.

يترتب وجوب صيانة الاملاك العمومية عن القواعد القانونية الخاصة التى تخضع لها الهيئة أو المصلحة المسيرة، وكذا المجموعة العمومية صاحبة الملك فى حالة القيام بتصليلات كبيرة وذلك وفقا لشروط المنصوص عليها فى التخطيط الوطنى وحسب الاجراءات المتعلقة بها.

غرض تخصيصها بقرار من السلطة المختصة ضمن الاشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجارى بهما العمل.

الباب الثانى

تسيير الاملاك الاقتصادية

الفصل الاول

الثروات الطبيعية

القسم الاول

الثروات الطبيعية السطحية والجوفية

المادة 82 : يخضع النظام القانونى للموارد والثروات الطبيعية وأنماط استغلالها وقواعد تسييرها للتشريعات الخاصة المطبقة على كل منها. كما تخضع نشاطات التنقيب والبحث واستصلاح الحقول الجوفية ومناجم الثروات والموارد الطبيعية الى التشريعات الخاصة المطبقة عليها.

المادة 83 : تخضع الموارد المائية، بحكم طابعها الحيوى والاستراتيجى بالنسبة لاحتياجات السكان، لنظام الحماية الخاصة.

المادة 84 : تبقى الاحكام المتعلقة بتسيير مختلف القطاعات وشروط ممارسة الوصاية ومراقبة النشاطات المتعلقة بالثروات والموارد الطبيعية السطحية والجوفية التى تمارسها المؤسسات الوطنية المختصة والوزراء المعنيين، سارية المفعول فى كل الحالات التى لا تتنافى فيها مع أحكام هذا القانون.

المادة 85 : يكون اسغلال الثروات والموارد السطحية والجوفية محل دفع الزامى للاتاوى الخاصة بباطن الارض لفائدة الدولة.

يحدد القانون نسب ومبالغ الحقوق والرسوم والاتاوى المتعلقة بنشاطات البحث عن الثروات والموارد الطبيعية المشار اليها أعلاه وكذا استغلالها.

القسم الثانى

غابات الاملاك الوطنية

المادة 86 : يرخص باستغلال الموارد الغابية

الدولة فتبقى خاضعة لقواعد التقادم المطبقة بموجب القانون.

الفصل الثالث

الاتاوى

المادة 78 : يترتب عن رخص مصلحة الطرق بشأن استعمال الاملاك العمومية وجوب دفع الاتاوى التى تحدد شروطها وكيفياتها ونسبها بموجب القانون.

المادة 79 : نظرا لطبيعة المنشآت ونوعها الخاص، يعد احتلال أملاك الدولة والجماعات المحلية باقامة القنوات وخطوط النقل وتوزيع الكهرباء والغاز والمحروقات والمياه أو المواصلات السلكية واللاسلكية، نظاما خاصا من الاحتلال. ويغول هذا الاحتلال الحق فى تحصيل اتاوى يمكن ان تعدل نسبها ضمن الحدود المبينة بموجب قانون .

الفصل الرابع

تجريد الممتلكات من صفتها العامة ونقل تسييرها

المقطع الاول

تجريد الممتلكات من صفتها العامة

المادة 80 : تلحق من جديد الممتلكات بعد تجريدها من صفة الاملاك العمومية وحسب أصلها، بالاملاك المستخصة للدولة أو المجموعة المحلية التى كانت تحوزها أصلا، باستثناء حالة استرجاعها الى الاملاك الاقتصادية.

وعلى أية حال، يتم اثبات عملية الالحاق بمحضر، وتكون عند الاقتضاء محل اعداد جرد.

المقطع الثانى

نقل التسيير

المادة 81 : عندما يكون الممتلك موصوع التصنيف أو التخصيص تابعا للاملاك العمومية تنحصر العملية فى مجرد نقل التسيير دون نقل الملكية.

يرخص بنقل تسيير الممتلكات التابعة للاملاك العمومية للدولة أو الولاية أو البلدية التى يعدل

القسم الثاني

حماية ممتلكات القطاع غير الفلاحي

المقطع الاول

عدم قابلية التصرف في الصندوق الاجتماعي

المادة 91 : تطبيقا للمادة 15 من الدستور، تمنع الدولة بعض الممتلكات والاموال الى المؤسسات والمنشآت والهيئات التابعة لها في شكل صندوق اجتماعي قصد تمكينها من انجاز الاهداف المسطرة لها في اطار التخطيط.

لايجوز التصرف في هذا الصندوق الاجتماعي ولا حجزه.

ويبقى عدم قابلية التصرف واجبا يفرضه الصالح العام، على الهيئات المؤهلة قانونا للادارة أو التسيير طبقا للقوانين الجاري بها العمل، وتحمل المسؤولية المدنية والجنائية الناجمة عن ذلك، للمتصرفين والمسيرين والحائزين على الاموال أو القيم أو الاشخاص المكلفين بضبط حساباتها. وتمارس المسؤولية الادارية لهيئات المراقبة الداخلية للمؤسسة أو مراقبة الوصاية طبقا للتشريع المعمول به. وتتم ممارسة المراقبة من طرف المؤسسات المنصوص عليها بهذا الشأن في الدستور وفقا للشروط والاشكال التي يحددها القانون.

المادة 92 : تهدف أساسا قابلية التصرف المشار إليها في المادة 91 أعلاه الى ضمان المحافظة الاقتصادية والحسابية للصندوق الاجتماعي الذي تمنحه الدولة مع ضمان احتمال استرداده. ولا تمس مسبقا أي عنصر معين من عناصر الأصول ما عدا الاراضي المستعملة كموقع. كما تترك للمؤسسات والمنشآت والهيئات العمومية المعنية، امكانية القيام بالانجازات أو التغييرات أو التجديدات الضرورية لصالح الاستغلال والتسيير السليم مع مراعاة القوانين والانظمة الجاري بها العمل والاحكام القانونية الاساسية التي تسيرها.

وحقوق استعمال الاراضي الغابية أو ذات المال الغابي، في اطار القوانين والانظمة المسيرة للثروة الغابية الوطنية وحماية الطبيعة، وتترتب عن ذلك مداخيل مالية ينظم تخصيصها طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 87 : تخضع الاراضي الغابية أو ذات المال الغابي، مهما كانت ذمة تخصيصها أو ملكيتها، للنظام الوطني للغابات كما ينص عليه التشريع المعمول به.

تكون الاراضي الغابية أو ذات المال الغابي التابعة للاملاك الوطنية غير قابلة للتصرف فيها أو التقادم أو الحجز عليها.

الفصل الثاني

الممتلكات الاخرى التابعة للاملاك الاقتصادية

المادة 88 : مع مراعاة احكام هذا القانون، تبقى شروط تسيير وعدم قابلية التصرف في الممتلكات الاخرى المكونة للاملاك الاقتصادية خاضعة للقوانين الخاصة المطبقة بهذا الشأن.

القسم الاول

حماية ممتلكات القطاع الفلاحي

المادة 89 : تكون الاراضي والمباني المستغلة من طرف القطاع الاشتراكي الفلاحي بمفهوم التشريع الجاري به العمل غير قابلة للتصرف فيها، والتقادم أو الحجز عليه طبقا للاحكام القانونية المطبقة بهذا الشأن.

ولا يجوز التنازل عن التجهيزات المرفقية للقرى الاشتراكية الفلاحية بمفهوم التنظيم الجاري به العمل.

كما لا تطبق احكام هذه المادة على الاستثمارات التي ينجزها مستفيدو الثورة الزراعية من أموالهم الخاصة.

المادة 90 : يخضع حق استعمال الاراضي المخصصة لاجتماعات في شكل امتيازات عينية لحاجتهم المنزلية، لاحكام المواد من 802 الى 886 القانون المدني.

المادة 95 : تتولى المصلحة المستفيدة من التخصيص، أو في حالة انعدام التخصيص، الإدارة المكلفة بأموال الدولة، تسيير الممتلكات العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والتابعة للاملاك المستخصة في مفهوم هذا القانون، وذلك في إطار القوانين والانظمة الجارية بها العمل.

وتسير الممتلكات العقارية والمنقولة من نفس النوع والتابعة للمجموعات المحلية، من طرف المصلحة المستفيدة من التخصيص أو المجموعة المحلية المعنية، طبقا للقوانين والانظمة الجارية بها العمل.

المادة 96 : يعنى التخصيص استعمال ممتلك عقارى أو منقول يملكه شخص عمومى لمهمة تخدم الصالح العام.

ويتمثل فى وضع ممتلك تابع للاملاك الاقتصادية أو المستخصة للدولة أو الجماعة المحلية، تحت تصرف دائرة وزارية أو مصلحة عمومية أو مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تابعة لها قصد تمكينها من أداء مهمة المصلحة العمومية الموكلة اليها.

كما يمكن ان تكون الممتلكات الموجودة فى حوزة الدولة والمجموعات العمومية الاخرى لاغراض الانتفاع بها، محل تخصيص وفقا للشروط المنصوص عليها فى الفقرة السابقة مع مراعاة حقوق الغير.

ولا يمكن فى أى حال من الاحوال، أن يتعلق هذا التخصيص بالمباني التى تسيورها الدولة لحساب الغير فى اطار الممتلكات المعجوزة أو فى طور التصفية.

الا أنه يمكن ان تمنح المباني التابعة للاملاك الوطنية من طرف الدولة وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى شكل تخصيص للمنشآت والمؤسسات العمومية بمختلف أنواعها، طبقا للقوانين الجارية بها العمل.

يقتضى عدم قابلية التصرف فى الصندوق الاجتماعى وجود ممتلكات ذات قيمة تعادل على الاقل مبلغ الصندوق الاصلى فى أى وقت كان ضمن أصول المؤسسة أو المنشأة أو الهيئة العمومية المعنية.

تتم إعادة تقييم الصندوق الاجتماعى أو عناصر الأصول التى يتكون منها وفقا لاحكام التشريع والتنظيم الجارى بهما العمل.

المقطع الثانى

عدم قابلية حجز الصندوق الاجتماعى

المادة 93 : تكون الممتلكات والقيم التى يتكون منها الصندوق الاجتماعى غير قابلة للحجز.

ويمكن الوفاء بالتزامات المؤسسة بواسطة العناصر والأصول الاخرى باستثناء الصندوق الاجتماعى، وفقا للشروط والأشكال والحدود المنصوص عليها بموجب القانون.

الباب الثالث

تسيير الاملاك المستخصة

الفصل الاول

أحكام مشتركة

المادة 94 : تكون الممتلكات التابعة للاملاك المستخصة للدولة والمجموعات المحلية، كما تنص عليها المواد من 22 الى 25 أعلاه، خاضعة فى نفس الوقت لما يلى :

- القواعد التى تسيير تنظيم وتسيير المجموعات والمصالح والهيئات التى تملكها أو التى توجد فى حوزتها،

- القوانين والانظمة التى تعين أو تخصص هذه الممتلكات لاهداف وأغراض التقدم الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى، وكذا للتشريع الخاص بهذا الشأن،

- التشريع المتعلق بملاقات القانون الخاص التى تلزم الدولة والمجموعات المحلية بهذا الصدد،
- وأحكام هذا القانون.

عمومية تتمتع بميزانية ملحقة ذلك باستثناء الحالات المنصوص عليها في الفقرات السابقة.

المادة 101 : تخصص الممتلكات المنقولة التابعة للاملاك المستخصة للدولة والمجموعات المحلية، باستثناء القيم والقسائم، للمصالح المستعملة وتخضع لقواعد التخصيص والتسيير والمحافظة عليها عن طريق التنظيم.

ويؤدي كل اكتساب بممتلكات منقولة يتم بواسطة الاموال العمومية الى تخصيصها تلقائيا للمصلحة المكتسبة.

المادة 102 : تسلم الممتلكات التابعة للاملاك المستخصة بعد انتهاء تخصيصها اما للادارة المكلفة بالاملاك واما للمجموعة المحلية صاحبة الملك.

وعلى أية حال، تتم معاينة العملية بناء على محضر حضوري.

الفصل الثاني الممتلكات العقارية

المادة 103 : لا يمكن التصرف في الممتلكات العقارية التابعة للاملاك المستخصة للدولة والمجموعات المحلية بعد انتهاء تخصيصها الا بموجب حكم قانوني.

يخضع تحديد الاملاك القابلة للتنازل عنها وحالات عدم قابلية التنازل وشروط وأشكال وكيفيات التنازل عن الممتلكات العقارية والتابعة للاملاك المستخصة للوائح الخاصة التي تسيير عملية التنازل عنها والنصوص المتخذة لتطبيقها.

القسم الأول الايجار والاكتساب

المادة 104 : تتم الموافقة على ايجار الممتلكات العقارية التابعة للاملاك المستخصة للدولة والقيام به، مع طرف المصالح والهيئات العمومية المختصة لذلك، وفقا للشروط والاشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

وتتم الموافقة على ايجار الممتلكات العقارية التابعة للاملاك المستخصة للمجموعات المحلية

المادة 97 : يعد انتهاء التخصيص كل تصرف يثبت أن ممتلكا تابعا للاملاك المستخصة قد أصبح لا نهائيا غير ذي فائدة في سير الدائرة الوزارية أو المؤسسة أو المصلحة التي كان قد خصص لها.

المادة 98 : تصدر قرارات التخصيص وانتهاء الممتلكات العقارية التابعة للاملاك المستخصة للدولة من طرف السلطات المختصة وفقا للشروط والاشكال والاجراءات المحددة بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير من «الوزير المكلف بالمالية». وتكون التخصيصات وانتهاء تخصيصات الممتلكات العقارية التابعة للاملاك المستخصة للولاية وأ البلدية محل مداولات وقرارات وفقا للشروط والاشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

المادة 99 : يمكن أن يكون التخصيص اما نهائيا واما مؤقتا. ويكون مؤقتا عندما يتعلق بمبنى مخصص يصبح وقتيا غير ذي فائدة للمصلحة المستفيدة دون أن يؤدي ذلك الى انتهاء تخصيصه.

وعلى أي حال، لا يمكن أن يتجاوز التخصيص المؤقت مدة أقصاها خمس (5) سنوات اعتبارا من تاريخ اثباته، ويصبح نهائيا بعد انقضاء هذه المدة اذا تم التأكد من فائدة الممتلك. واذا تعذر ذلك، يلحق المبنى بالذمة الاصلية التي كان تابعا لها قبل تخصيصه طبقا للمادة 53 و 102 من هذا القانون.

المادة 100 : يكون التخصيص مجانا عندما تتعلق العملية بملك تابع للاملاك المستخصة لمجموعة عمومية لاغراض مصالحها الخاصة.

كما يكون التخصيص مجانا عندما تخصص الدولة ممتلكات من ذمتها لمصلحة تابعة للولاية أو البلدية، في اطار اللاتمرکز ومع أجل اقامة المصالح العمومية التي تنشأ بعد تحويل صلاحيات جديدة للمجموعات المحلية.

ويكون التخصيص بالمقابل عندما تقوم مجموعة عمومية بتخصيص ممتلكات لمجموعة عمومية أخرى أو مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي أو مصلحة

ويمكن أن يحزر عقد التبادل الذى تم اتخاذه بناء على ذلك القرار اما فى شكل عقد ادارى واما فى شكل عقد توثيق طبقا للشروط التى تحددها أطراف العقد.

وعند ما يتم التبادل، يضم قانونا الممتلك الجديد الى الاملاك المستخنة للدولة ليحدد له تخصيصا نهائيا.

وعندما يتبين على اثر التبادل أن قيمة الممتلك الذى تعرضه الدولة تفوق قيمة الممتلك المقابل، تخول هذه العملية للدولة الحق فى تحصيل تعويض يدفعها لها الشريك فى التبادل، واما اذا كانت قيمة الممتلك الذى تتلقاه الدولة على اثر التبادل تفوق قيمة الممتلك الذى تعرضه، تخول هذه العملية الحق فى دفع تعويضة من الاموال العمومية لفائدة الشريك فى التبادل.

تحدد شروط وكيفيات منح التعويضة بموجب قوانين المالية.

وتخضع المنازعات المتعلقة بالتبادلات للهيئات القضائية المختصة التابعة للقانون العام.

المادة 107 : يكون تبادل الممتلكات العقارية التابعة للاملاك المستخنة للمجموعات المحلية محل قرار تتخذه السلطة المختصة بعد مداوات المجلس الشعبى المعنى تجرى وفقا للاشكال القانونية.

كما تطبق الاحكام المتعلقة بالتعويضات المترتبة عن التبادل والمنازعات المشار اليها فى المادة السابقة على التبادلات التى تقوم بها المجموعات المحلية.

القسم الثالث

العقارات على الشيوع بين الدولة والخواص

المادة 108 : تساهم المصلحة المسيرة للاجزاء المشتركة للعقارات الشائعة أو ذات الملكية المشتركة فى حدود الحقوق المخولة لها، فى مصاريف تسيير الاجزاء المشتركة وذلك طبقا للقانون والانظمة الجارى بها العمل.

والقيام به من طرف السلطة المختصة فى اطار صلاحياتها وطبقا للتشريع الجارى به العمل بمد استشارة الادارة المكلفة بالاملاك المختصة اقليميا، عند الاقتضاء.

يخضع الايجار لأحكام القانون المدنى والقواعد السارية على الاملاك ويبقى خاضعا لها. ويجب أن يخضع الايجار لاجراء الاشهار القانونى ما لم يتعلق الأمر بايجار من الدولة أو المجموعات المحلية الى مؤسسات أو هيئات عمومية تتمتع بالاستقلال المالى.

المادة 105 : تخضع عمليات اكتساب العقارات أو الحقوق العقارية أو المحلات التجارية، وكذا الايجارات مع طرف مصالح الدولة والمؤسسات ذات الطابع الادارى التابعة للدولة والمؤسسات الاشتراكية الوطنية للأحكام ينص عليها القانون بهذا الشأن.

تخضع المصالح العمومية ومؤسسات المجموعات المحلية لنفس المبادئ، وفقا لكثفيات تحدد بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك مع وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية.

وتحدد شروط تدخل الادارة المكلفة بالاملاك الوطنية فى هذا المجال عن طريق التنظيم.

القسم الثانى

التبادل

المادة 106 : يتم تبادل الممتلكات العقارية التابعة للاملاك المستخنة للدولة أو المجموعات المحلية بين المصالح العمومية، وفقا للشروط وحسب الكيفيات المحددة بموجب مرسوم.

يتم تبادل الممتلكات العقارية التابعة للاملاك المستخنة للدولة مقابل ممتلكات عقارية تعد ملكا خاصا طبقا للقواعد المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل. ولا سيما منه القانون المدنى.

يتخذ الوزير المكلف بالمالية قرار التبادل بناء على مبادرة من الوزير المسؤول عن القطاع الذى يتبع له ذلك العقار.

المادة 110 : يمكن أن تكون الممتلكات المنقولة التابعة للاملاك المستنخصة للدولة التي يعهد تسييرها الى الادارة المكلفة بالاملاك محل الاجبار لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين وفقا لكيفيات تحده بموجب مرسوم.

وتدفع حصيلة هذا الاجبار للخزينة.

وتكون المجموعات المحلية، مع مراعاة أحكام القانون مؤهلة للقيام بايجار الممتلكات المنقولة التابعة لأملاكها المستنخصة وفقا لكيفيات تحده بموجب المرسوم نفسه.

وتدفع حصيلة هذا الاجبار لميزانية الجماعات المحلية المعنية.

القسم الثاني المنقولات غير المادية

المادة 111 : يتم تحديد علاوة التسيير الحس المرتبة عن استغلال محل تجارى أو حرفى تابع للاملاك المستنخصة للدولة ومتضمن حق الاجبار من طرف الادارة المكلفة بالاملاك بعد استشارة الادارات المختصة حسب طبيعة هذا النشاط، وذلك طبقا للقوانين والانظمة الجارى بها العمل. تدفع علاوة التسيير للخزينة.

تقوم المجموعات المحلية بالتسيير الحس للمحلات التجارية أو الحرفية التابعة لأملاكها مستنخصة وفقا لدفتر الشروط المقرر طبقا للتشريع الجارى به العمل لاسيما فى قانون لولاية والقانون البلدى.

تحدد السلطة المختصة علاوة التسيير فى اطار القوانين والانظمة المعدل بها وعند الاقتضاء، بعد استشارة ادارة الاملاك الوطنية. وتدفع هذه العلاوة لميزانية الجماعة المحلية المعنية.

الباب الرابع

أحكام متعلقة ببعض التصرفات فى الممتلكات

الفصل الأول

الممتلكات العقارية

المادة 112 : لا يمكن أن يشتمل التصرف فى

وعندما تكون مختلف أنواع العقارات التي تملكها الدولة على الشيوع مع أشخاص اعتباريين أو طبيعيين، غير قابلة للتقسيم، يمكن للدولة أن تنازل عن حقوقها الشائعة لفائدة شركائها فى الشيوع. وفى حالة ما اذا رفض الشريك أو الشركاء فى الشيوع شراء هذه الحصة لسبب أو لآخر، يباع العقار الشائع طبقا للقانون باحدى وسائل اللجوء الى التنافس.

وتطبق أحكام هذه المادة على المجموعات المحلية.

الفصل الثالث

الممتلكات المنقولة

القسم الاول

المنقولات المادية

المادة 109 : يتم استعمال وتسيير وادارة الاشياء المنقولة وغيرها من العتاد التابع للاملاك المستنخصة للدولة أو الولاية أو البلدية من طرف المصلحة أو المجموعة التي تخصص لها. ولا يجوز فى أى حال من الاحوال أن تكون هذه المنقولات محل تبادل، ويجب بيعها عندما تصبح غير صالحة للاستعمال.

تتأكد الادارة المكلفة بأملاك الدولة من استعمال المنقولات والعتاد التابع للاملاك المستنخصة للدولة، ويمكنها أن تطالب بارجاع المنقولات والعتاد التي قد تبقى غير مستعملة، قصد بيعها.

تحدد كفيات ابطال الاستعمال وشروط التصرف فى الاملاك المشار اليها اعلاه بموجب مرسوم.

وتؤهل المجموعات المحلية للقيام مباشرة ببيع المنقولات والعتاد المصروف المبطل استعماله التابع لها وفقا للقوانين والانظمة الجارى بها العمل بهذا الشأن ويمكنها عند الاقتضاء أن تطلب مساعدة الادارة المكلفة بالاملاك أو مساعدة أعوان التنفيذ لكتابات ضبط المحاكم للقيام بهذه العملية.

ويطبق نفس الاجراء فى حالة عدم دفع ماتبقى من المبلغ عند حلول أجل الاستحقاق.

ويمكن للإدارة المكلفة بأموال الدولة اذا بقى الاذن بالتنفيذ عديم الجدوى، وباستثناء حالات الطعن القضائى، أن تشرع بالطرق القانونية، فى تحصيل المبالغ المستحقة، وفقا للاجراءات المحددة بشأن الاملاك.

واذا بقيت هذه الاجراءات بدون نتيجة يمكنه للقاضى الذى احيلت عليه القضية قانونا أن يصدر حكما بسقوط المشتري ضمن الشروط التالية :

- عند ما يتم التأكد من سوء نية المشتري :
تسقط حقوقه تدفع فيه المبالغ التى سدها بعد خصم ما يلى :

1 - تعويضه عن احتلال المكان،

2 - مبلغ يغطى الاضرار التى العقت بالملك أثناء احتلاله،

3 - فوائد على الاقساط المسددة، تحسب طبقا للتنظيم الجارى به العمل.

- وعند ما لا يمكن التأكد من سوء نية المشتري أو عند ما يبرر عدم تنفيذه لالتزاماته بظروف قاهرة، يتمين على القاضى أن يقدم الوضعية وأن يصدر حكما بأبقاء المقدم أو فسخه.

ويمكن أن يترتب عن فسخ المقدم اما رجوع الطرفين الى الوضعية ما قبل المقدم مع خصم المبالغ المستحقة عن الاحتلال وحقوق الانتفاع وكذلك تعويضات عن الضرر الملحق بالخزينة، واما الغام عقد التنازل عند ما يكون الأخير مشوبا بمخالفات مثل تلك التى ينص عليها التشريع.

وفى هذه الحالة تصبح المبالغ المدفوعة لقام التنازل ملكا نهائيا للخزينة مع احتمال اصدار الحكم بالطرد.

وعلى أية حال تكون الادارة المختصة مؤهلة لاتخاذ كل التدابير التحفظية قصد حماية مصالح

الممتلكات العقارية الا فى اطار القوانين الجارى بها العمل وطبقا للاجراءات المطبقة حسب طبيعة هذه الممتلكات وصنفها القانونى بمفهوم هذا القانون.

المادة 113 : عند ما يكون التنازل بالتراضى عن المقاررات التابعة للاملاك قصد تقرر بموجب القانون أو تنظيم خاص يحدد السعر ويتم التنازل وفق الاجراءات المنصوص عليها.

المادة 114 : لايجوز مخالفة الأحكام القانونية الجارى بها العمل حاليا السارية على المنح أو التصرف فى الحقوق العينية على المقاررات التابعة للاملاك الاقتصادية للدولة أو المجموعات المحلية.

المادة 115 : تقوم المصالح المختصة فى حدود الصلاحيات المخولة لها بتحصيل سعر بيع العقارات التابعة للاملاك المستنسخة للدولة أو المجموعات المحلية وفق الاجراءات القانونية المحددة.

ويمكن أن يتم، حسب الحالات، تحصيل سعر بيع العقارات التابعة للاملاك الاقتصادية للدولة اما عن الطريق الادارى عند ما تقوم الادارة المكلفة بالاملاك بالبيع واما مباشرة من طرف المؤسسة عند ما يتم التنازل فى اطار الصفقات الخاضعة للقانون العام، بعد استشارة ادارة الاملاك الوطنية.

ويقوم قابض الضرائب المختلفة المختص بتحصيل سعر بيع العقارات التابعة للاملاك الاقتصادية للجماعات المحلية ودفعه لميزانية الجماعات المعنية.

المادة 116 : عند ما يثبت بالنسبة لبيع ممتلك على أساس البيع بالتقسيط أو على أساس دفع ما تبقى من المبلغ عند التاريخ المحدد مسبقا، اما عدم دفع أربعة أقساط متتالية، واما عدم تنفيذ الاعباء التعاقدية الملقاة على عاتق المشتري. يمكن بعد توجيه اذارين بالتنفيذ (2) بلا جدوى، الشروع فى استقطاع حقوق الاكتساب وفقا للشروط والاشكال المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل.

ويمكن للهيئات المؤهلة أن تلجأ الى الادارة المكلفة بأموال الدولة، اما للقيام بعمليات التنازل عن المنقولات واما للحصول على المساعدة الفنية لتقييم الاملاك القابلة للتنازل.

القسم الثاني المنقولات غير المادية

المادة 120 : يسمح بالتنازل عن العناصر غير المادية للمحلات التجارية أو الاستغلالات الحرفية التابعة للأموال المستنظمة للدولة أو المجموعات المحلية من طرف السلطة المؤهلة لذلك طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها على أساس دفتر الشروط وبعد استشارة المصالح الفنية المختصة حسب طبيعة النشاط المعنى.

ويدفع حاصل البيع، حسب الحالات، اما للخرينة واما لميزانية المجموعة المعنى.

الجزء الثالث أحكام مختلفة

الفصل الأول أحكام متميزة القسم الأول أحكام خاصة

المادة 121 : تقوم الادارة المكلفة بأموال الدولة وغيرها من المصالح المسيرة للأموال العمومية للدولة، كل واحدة فيما يخصها، بدراسة واعداد وتحضير كل مشروع عقد تسيير أو تصرف يحرق طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها ويتعلق بالمتلكات التابعة للأموال العمومية أو المستنظمة للدولة، وبتقديمه الى السلطة المؤهلة.

وتبقى عقود التسيير أو التصرف الخاصة بمتلكات المجموعات المحلية خاضعة لقانون الولاية والقانون البلدى مالم تنص صراحة أحكام تشريعية على خلاف ذلك.

يكون لقرارات وزير المالية والوالى ورئيس المجلس الشعبى البلدى أثرا قانونيا كاملا وتكتسى بذلك طابعا أصليا، ويثبت تاريخ العقود التى

الخرينة العمومية، فى اطار القوانين والانظمة الجارى بها العمل.

المادة 117 : يرخص الوزير المكلف بالمالية أو الوالى بالتنازلات بالتراضى عن مختلف أنواع الارتفاقات التى تتم لصالح صندوق تابع للأموال العمومية أو المستنظمة للدولة، وذلك طبقا للقوانين والانظمة الجارى بها العمل بعد استشارة المصالح الفنية المعنية.

الفصل الثانى الممتلكات المنقولة

القسم الأول المنقولات المادية

المادة 118 : تقوم الادارة المكلفة بأموال الدولة بالتصرف فى الممتلكات المنقولة التابعة للأموال المستنظمة للدولة وفقا للشروط والكيفيات المحددة بموجب مرسوم.

ويمكن أن يتم التصرف فى الممتلكات المنقولة التابعة للأموال المستنظمة للولاية أو البلدية :

- اما مباشرة من طرف المجموعة المحلية المعنية،

- واما من طرف الادارة المكلفة بأموال الدولة،

- واما من طرف أعوان التنفيذ لكتابات ضبط المحاكم.

وذلك طبقا للقوانين والانظمة الجارى بها العمل.

وتتم عمليات البيع عن طريق الاشهار والدعوة الى المنافسة.

غير أنه، يمكن القيام بتنازلات بالتراضى لأسباب خاصة بالأمن العمومى أو الدفاع الوطنى أو فرص سانحة.

المادة 119 : يتم التنازل عن الممتلكات المنقولة التى تملكها المؤسسات والمنشآت العمومية غير الخاضعة للقانون الإدارى، طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها.

لأمالك العمومية عندما تؤدي المنازعة مباشرة أو بصفة غير مباشرة الى التشكيك في ملكية الدولة للممتلك المعنى أو في حماية الحقوق والالتزامات التي يتعين عليهم الدفاع عنها أو المطالبة بتنفيذها أمام العدالة.

المادة 127 : يؤهل الوزير المكلف بالمالية للحضور أمام القضاء بشأن الحطام والكنوز، مع مراعاة الأحكام التي تنص عليها، بهذا الشأن، الاتفاقيات الدولية التي تعتبر الجزائر طرف فيها.

القسم الثالث الضمانات

المادة 128 : تستفيد من امتياز الخزينة، المبالغ المستحقة بصفتها حواصل أملاك الدولة والمفروضة على الممتلكات والامتعة المنقولة التابعة للمدير والقابلة للحجز والتنازل عليها وفقا للشروط والأشكال والحدود المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

يصنف ويمارس هذا الامتياز طبقا للأحكام المنصوص عليها في قوانين المالية، كما هو الحال بالنسبة للامتيازات الأخرى للخزينة.

المادة 129 : يتم ضمان كل المبالغ المستحقة للخزينة كحواصل أملاك الدولة، بواسطة رهق قانوني يثقل كل الممتلكات العقارية التابعة للمدين أو المدينين.

يكون هذا الرهن محل تسجيل بالشهر العقاري لكي يتم تصنيفه طبقا للقانون.

المادة 130 : يتم التنازل عن الرواتب والأجور الخاصة بالعمومية قصد تسديد المبالغ المستحقة للخزينة عن أملاك الدولة، وفقا للأشكال والشروط الكيفيات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل بشأن حجزها للمدين لدى الغير وبالتنازل عن الأجور.

المادة 131 : تقوم الادارة المكلفة بأملاك الدولة وفقا للاجراء المنصوص عليه في المادة 379 مايليها من قانون الاجراءات المدنية، لبيع

تصدر بشأنها طبقا للقوانين والانظمة الجارى بها العمل.

المادة 122 : تكون مختلف أنواع المبالغ والحواصل التي تحصلها الادارة المكلفة بأملاك الدولة لحساب المصالح العمومية المتمتعة بالاستقلال المالي، أو لحساب الغير، محل اقتطاع لفائدة الخزينة يغطي مصاريف الادارة والبيع والتحصييل وفقا للشروط المحددة بموجب قوانين المالية.

المادة 123 : تمارس عمليات تحصيل الحقوق والرسوم والاتاوى وحواصل الاملاك وبصفة عامة كل مداخيل أملاك الدولة، كما هو الشأن بالنسبة للمضرائب المباشرة، وفقا للأشكال والكيفيات المنصوص عليها في قوانين المالية.

القسم الثاني قواعد الاختصاص

المادة 124 : يقوم الاعوان المؤهلون قانونا بمعاينة الاعتداءات على الاملاك العمومية المستخصة للدولة والمجموعات المحلية، قصد مطالبة الذيع يحتلون هذه الاملاك مع غير عقد، بدفع التعويضات المعادلة للأتاوى والحواصل المتملص من دفعها وذلك بصرف النظر عن الملاحقات الجنائية. وتدفع المبالغ المحصلة، حسب الحالات اما للخزينة واما لميزانية المجموعات المحلية المعنية.

المادة 125 : تطبق الاجراءات المنصوص عليها في قوانين المالية على الوعاء، والنسب، والتحصييل، والمقوبات المالية والمنازعات بشأن الواصل أملاك الدولة المكتسبة للخزينة.

المادة 126 : طبقا للمادة 9 من هذا القانون يؤهل الوزير المكلف بالمالية والوالى ورئيس المجلس الشعبى البلدى كل واحد فيما يخصه، ووفقا للشروط والطرق التي ينص عليها التشريع المعمول به، للحضور أمام القضاء كمدع ومدع عليه بالنسبة للممتلكات التابعة للأملاك المستخصة. ويشتمل هذا الاختصاص الممتلكات التابعة

للاملاك الوطنية كما جاء تعريفها في هذا القانون طبقا لقانون العقوبات.

المادة 138 : علاوة على ذلك تبقى سارية المفعول الاحكام الجنائية المنصوص عليها في القوانين التي تسير تنظيم وتسيير المصالح العمومية والمنشآت والمؤسسات الاشتراكية بمختلف أنواعها، وكذا التشريع الخاص بمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، الذي يعاقب المساس بالامتلاكات التي تتكون منها الاملاك الوطنية بمفهوم هذا القانون.

المادة 139 : تتم معاينة المخالفات المنصوص عليها في المادة 137 أعلاه وملاحقتها طبقا للقواعد والاجراءات المحددة بموجب قانون الاجراءات الجزائية.

وتمارس المعاينة والملاحقة لقمع المخالفات المشار اليها في المادة 138 أعلاه، مع طرف أجهزة المراقبة المنصوص عليها قانونا وكذا الاشخاص المؤهلين بموجب القانون في حدود الشروط والاشكال والاجراءات التي يحددها التشريع المطبق على القطاعات والنشاطات المعنية.

الفصل الرابع احكام ختامية

المادة 140 : مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها في نصوص أخرى ذات طابع تشريعي، تخضع جميع تدابير التسيير أو التصرف في ممتلكات وملحقات الاملاك الوطنية لاحكام هذا القانون.

المادة 141 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون.

المادة 142 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984. الشاذلي بن جديد

القضائي للممتلكات العقارية المرهونة والمحبوزة في اطار دعوى التنفيذ الاجباري طبقا للتشريع الجارى به العمل.

الفصل الثاني احكام متعلقة بالمراقبة

المادة 132 : تطبيقا للاحكام الواردة في المواد 183 الى 190 من الدستور تمارس مراقبة استعمال الممتلكات التابعة للاملاك الوطنية مع طرف المؤسسات الوطنية وهيئات التصفية الادارية وكذلك سلك الموظفين ومؤسسات المراقبة كل واحدة فيما يخصها، وفقا للقوانين والانظمة المحددة لصلاحياتها.

المادة 133 : تخضع مراقبة الميزانية والتصفية الادارية للحسابات المتعلقة بحوصل الاملاك للقواعد والاجراءات القانونية السارية المفعول في مجال المالية العمومية.

المادة 134 : لا يجوز مخالفة الاحكام القانونية المعمول بها والمتعلقة بالتسيير البيع والتسيير الخفي، المطبقة على الاملاك الوطنية.

المادة 135 : يخول للادارة المكلفة بالاملاك في اطار صلاحياتها الحق في ممارسة المراقبة الدائمة على استعمال الممتلكات التابعة للاملاك المستخضة والاملاك العمومية للدولة المخصصة منها أو غير المخصصة.

تطبق هذه الاحكام على مراقبة الشروط التي يتم فيها بأية صفة كانت، استعمال المحلات التي تحتلها المصالح العمومية للدولة.

المادة 136 : تسهر الادارة المكلفة بالاملاك على تركيز وانجاز العمليات التي تتبع سيرها وضبطها وتحيينها الدوري. وتكلف، بهذه الصفة، بتركيز واستغلال المعطيات المشار اليها في المواد 28 الى 32 أعلاه.

الفصل الثالث

احكام جزائية

المادة 137 : يعاقب المساس بالامتلاكات التابعة

فهرس

المواد

الفصل التمهيدي : المبادئ العامة مع I الى IO

الجزء الأول : تكوين الاملاك الوطنية

الباب الأول : الاملاك الوطنية :

الفصل الأول : تعريفها وتشكيلها مع II الى 27

القسم الأول : الاملاك العمومية مع I2 الى I6

القسم الثاني : الاملاك الاقتصادية مع I7 الى 2I

القسم الثالث : الاملاك المستغنة مع 22 الى 25

القسم الرابع : الاملاك العسكرية 26

القسم الخامس : الاملاك الخارجية 27

الفصل الثاني : الجرد والمراقبة مع 28 الى 34

القسم الأول : الجرد مع 28 الى 32

القسم الثاني : المراقبة 33 و 34

الباب الثاني : تكون الاملاك الوطنية :

الفصل الأول : أحكام مشتركة 35

الفصل الثاني : تكوين الاملاك العمومية مع 36 الى 43

الفصل الثالث : تكوين الاملاك الاقتصادية مع 44 الى 50

القسم الأول : الثروات الطبيعية مع 44 الى 46

القسم الثاني : الممتلكات الأخرى التابعة للاملاك الاقتصادية مع 47 الى 50

الفصل الرابع : تكوين الاملاك المستغنة مع 5I الى 66

القسم الأول : أحكام عامة مع 5I الى 54

القسم الثاني : الهبات والهدايا مع 55 الى 59

القسم الثالث : الممتلكات الشاعرة والتي لاصاحب لها مع 60 الى 64

القسم الرابع : الحطام والكنوز 65 و 66

الجزء الثاني : تسيير الاملاك الوطنية

الباب الأول : تسيير الاملاك العمومية :

الفصل الأول : استعمال الاملاك العمومية مع 67 الى 73

الفصل الثاني : حماية الأملاك العمومية من 74 الى 77

الفصل الثالث : الاتاوى 78 و 79

الفصل الرابع : تجريد الممتلكات من صفتها العامة ونقل تسييرها 80 و 8I

المقطع الأول : تجريد الممتلكات من صفتها العامة 80

المقطع الثاني : نقل التسيير 8I

المواد

الباب الثاني : تسيير الاملاك الاقتصادية :

الفصل الأول : الثروات الطبيعية	من 82 الى 87
القسم الأول : الثروات الطبيعية السطحية والجوفية	من 82 الى 85
القسم الثاني : غابات الاملاك الوطنية	86 و 87
الفصل الثاني : الممتلكات الاخرى التابعة للاملاك الاقتصادية	من 88 الى 93
القسم الأول : حماية الممتلكات التابعة للقطاع الفلاحي	89 و 90
القسم الثاني : حماية ممتلكات القطاع غير الفلاحي	من 91 الى 93
المقطع الأول : عدم قابلية التصرف في الصندوق الاجتماعي	91 و 92
المقطع الثاني : عدم قابلية حجز الصندوق الاجتماعي	93

الباب الثالث : تسيير الاملاك المستغصة :

الفصل الأول : أحكام مشتركة	من 94 الى 102
الفصل الثاني : الممتلكات العقارية	من 103 الى 108
القسم الاول : الايجار والاكتساب	104 و 105
القسم الثاني : التبادل	106 و 107
القسم الثالث : العقارات على الشيوع بين الدولة والخواص ..	108
الفصل الثالث : الممتلكات المنقولة	من 109 الى 111
القسم الاول : المنقولات المادية	109 و 110
القسم الثاني : المنقولات غير المادية	111

الباب الرابع : أحكام متعلقة ببعض التصرفات في الممتلكات :

الفصل الاول : الممتلكات العقارية	من 112 الى 117
الفصل الثاني : الممتلكات المنقولة	من 118 الى 120
القسم الاول : المنقولات المادية	118 و 119
القسم الثاني : المنقولات غير المادية	120

الجزء الثالث : أحكام مختلفة

الفصل الاول : أحكام متميزة	من 121 الى 131
القسم الاول : أحكام خاصة	من 121 الى 123
القسم الثاني : قواعد الاختصاص	من 124 الى 127
القسم الثالث : الضمانات	من 128 الى 131
الفصل الثاني : أحكام متعلقة بالمراقبة	من 132 الى 136
الفصل الثالث : أحكام جزائية	من 137 الى 139
الفصل الرابع : أحكام ختامية	من 140 الى 142